



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أحمد دراية - أدرار



قسم العلوم المالية والمحاسبية.

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

بعنوان:

دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

❖ إشراف الدكتور:

➤ بن العرية محمد

❖ إعداد الطالبين:

➤ عبد العالي بامهدي.

➤ عبد القادر ناجمي.

| الصفة | الرتبة الجامعية | لقب واسم الاساتذة |
|--------------|-----------------|-------------------|
| رئيسا | استاذ محاضر (أ) | بلوافي عبدالمالك |
| مشرفا ومقررا | استاذ محاضر (أ) | بن العرية محمد |
| مناقشا | استاذ محاضر (أ) | بن زيدي عبداللطيف |

الموسم الجامعي 2022/2021م



شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بن العرية محمد.....

المشرف مذكرة الماجستير الموسومة بـ : دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات

من إنجاز الطالب(ة): ناجي عبد القادر.....

و الطالب(ة): بامهدي عبد العالي.....

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : علوم تجارية

التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/30.....

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين
النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
ويامكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والالكترونية (PDF).

= امضاء المشرف:

مساعد رئيس القسم:

د. قويدري عبد الرحمان

مساعد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بما يمد التسيير والتحكم المالي



07 JUN 2022

ادرار في :

سورة التوبة

إهداء

إلى رمز العطاء والتضحية التي لم تبخل عليّ يوماً بشيء... أمي الغالية.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بافتخار... أبي العزيز.

إلى سندي في الحياة إخواني: اسماعيل مختار أشرف ؛ فمهما قلت فلا يمكن للكلمات أن توفّيهم حقّهم.

إلى شعور حياتي أخواتي: زينب ، صباح ، زهية.. وإلى كل من يحمل لقب بامهدي.

إلى أعمامي وزوجاتهم وأولادهم كل باسمه .

إلى الأستاذ بن لعربة محمد كما أتوجّه بخالص الشكر والعرفان لكل الاساتذة على توجيهاتهم وملاحظاتهم القيّمة.

إلى كل أصدقائي في المشوار الدراسي ؛ وعلى كل ما قدّموه لي خلال مسيرتي الجامعية من نصائح ومراجع فوا لله ما طلبت منهم شيئاً إلى وجدته عندهم، أوسعوا في إحصاره جزاكم الله عني ألف خير.

إلى كل طلبة قسم العلوم المالية والمحاسبة دفعة 2021-2022م أهدي ثمره هذا العمل راجيا من المولى التّوفيق.

عبد العالي

إهداء

يطيب لي أن أهدي عملنا المتواضع هذا إلى:

إلى من تحفّ دربي بدعوات التّجّاح، إلى الينبوع الذي لا يملّ العطاء أمّي الغالية -بارك الله في عمرها وحفظها من كل سوء.

إلى من سعى من أجل أن أصل إلى هذا اليوم. و من علّمني أن أشقّ درب الحياة بعزم وصبر وحكمة، إلى سندي والدي العزيز بارك الله في عمره.

إلى من دعمهم وحبّهم يرافقني ويزيد من عزمي إخوتي كل واحد باسمه، حفظهم الله ورعاهم.

إلى رفقاء الدّرب والمشوار الأصدقاء الغاليين، إلى كل من ساندي من قريب أو بعيد، وكل من أهداني فكرة.

إلى من صاغوا لنا من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنّجاح إلى أساتذتي الكرام.

إلى كلّ طالب علم أخلص القصد إلى كل من يحمله القلب ولم يذكره القلم.

إلى كل أهلنا في الأراضى المحتلة.

إليهم جميعا أهدي عملنا هذا المتواضع راجية من المولى عزّ وجلّ التّوفيق والنّجاح.

عبد القادر

شكر و عرفان:

مصدقاً لقوله عز وجل في كتابه العزيز: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" [إبراهيم- الآية 7-]، وقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، فحق علينا في مقامنا هذا أن نتوجه بفائق شكرنا وثنائنا العطرلكل من أعاننا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع ونحس بالذكر:

- الأستاذ المشرف "بن العرية" الذي تكرم بالإشراف على مذكرتنا وكان نعم المشرف والموجه فجزاه الله عنا خيراً الجزاء.

- كما نتقدم بالشكر للسادة الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة الموقرين على قبولهم قراءة هذه المذكرة وتصويبها.

- إلى الذين مهّدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى كل أساتذتنا وأستاذاتنا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائله، فأظهر بسماحته تواضع العلماء.

- إلى كل طالب علم يؤمن بأن العلم نور والجهل ظلام.

*** صلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين *

* عبد العلي _ عبد القادر *

فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| | الاهداء |
| | التشكرات |
| أ-د | مقدمة |
| 7 | الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة |
| 7 | المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات |
| 7 | المطلب الأول:المراجعة الداخلية |
| 7 | الفرع الأول : تعريف المراجعة الداخلية |
| 9 | الفرع الثاني : صفات المراجعة الداخلية |
| 11 | الفرع الثالث : مهام المراجعة الداخلية |
| 13 | المطلب الثاني: حوكمة الشركات |
| 13 | الفرع الأول : تعريف حوكمة الشركات |
| 14 | الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات |
| 15 | الفرع الثالث : خصائص حوكمة الشركات |
| 18 | المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها |
| 18 | المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة |
| 23 | المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة |
| 27 | خلاصة الفصل الأول |
| 29 | الفصل الثاني : الدراسة الميدانية |
| 30 | المبحث الأول : الاجراءات المتبعة للدراسة |
| 30 | المطلب الأول: الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة |
| 32 | المطلب الثاني : وصف العينة |

| | |
|----|--|
| 36 | المبحث الثاني: دراسة محاور الاستبيان |
| 36 | المطلب الأول: الصدق والثبات |
| 36 | المطلب الثاني : الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان |
| 39 | المبحث الثالث : تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة |
| 39 | المطلب الأول : مستوى الاستجابة لمحازر الاستبيان |
| 44 | المطلب الثاني : مناقشة الفرضية |
| 48 | خلاصة الفصل الثاني |
| 50 | خاتمة |
| 55 | قائمة المصادر والمراجع |
| 59 | قائمة الملاحق |
| 70 | ملخص المذكرة |

| رقم الصفحة | عنوان الجداول | رقم الجداول |
|------------|--|-------------|
| 31 | الإحصائية الخاصة باستثمار الاستبيان | 1 |
| 32 | توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس | 2 |
| 33 | توزيع مجتمع الدراسة حسب السن | 3 |
| 34 | توزيع مجتمع الدراسة حسب الوظيفة | 4 |
| 35 | توزيع مجتمع الدراسة حسب الخبرة المهنية | 5 |
| 36 | مقياس الإجابة على الفقرات | 8 |
| 36 | يوضح معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) | 9 |
| 39 | نتيجة التحليل الإحصائي لمحور عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات | 11 |
| 42 | نتيجة التحليل الإحصائي لمحور مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات | 12 |

| رقم الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|------------|--|-----------|
| 17 | خصائص حوكمة الشركات | 1 |
| 33 | توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس | 2 |
| 34 | توزيع مجتمع الدراسة حسب السن | 3 |
| 35 | توزيع مجتمع الدراسة حسب الوظيفة | 4 |
| 35 | توزيع مجتمع الدراسة حسب الخبرة المهنية | 5 |

| الصفحة | اسم الملحق | رقم الملحق |
|--------|------------|------------|
| 59 | الاستبيان | 1 |
| 62 | نتائج SPSS | 2 |

مقدمة

مقدمة

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من اقتصاديات دول العالم جراء عدة أزمات مالية واقتصادية، إضافة إلى انهيارات مالية مفاجئة لعدد من كبريات البنوك والشركات العالمية، وهذا نتيجة التلاعب بمصادقية القوائم المالية وضعف مستوى الرقابة الداخلية ودرجة الإفصاح والشفافية.

فقد تم استخدام طرق محاسبية مضللة لإخفاء الخسائر والتلاعب بحقوق المساهمين وباقي أصحاب المصالح، مما دفع بالإدارة ومجلس الإدارة لهذه الشركات إلى الاستعانة بالأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة، بالمتابعة المستمرة والمراقبة لكافة أوجه نشاط الشركة، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة، وهؤلاء الأشخاص هم المراجعون الداخليون.

باعتبار وظيفة المراجعة الداخلية عادة ما تخدم أطراف تمارس دورا هاما في حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والتدقيق الخارجي فإنها تساهم في دعم حوكمة الشركات، ومن أجل تفعيل دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات، بادر معهد المدققين الداخليين لتطوير المعايير الدولية لتدقيق الداخلي، لجعلها أداة قوية لإضافة قيمة للشركة من خلال خدمات التأكيد والاستشارة وتقييم ومراجعة الوظائف والأنشطة.

أولاً: مشكلة البحث

مما سبق يتبين بأن الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذا البحث، يمكن التعبير عنها بالتساؤل المحوري التالي:

-كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تساهم في تفعيل حوكمة الشركات ؟

وفي محاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي يتطلب الأمر الإجابة على جملة من الأسئلة الفرعية المتمثلة أساسا في:



- 1- ما هي المراجعة الداخلية ؟
- 2- ما المقصود بحوكمة الشركات، وما هي أهميتها؟
- 3- هل توجد دلالة احصائية لمساهمة عناصر المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ؟

ثانيا: الفرضيات

قصد معالجة الإشكالية المطروحة تمت صياغة جملة من الفرضيات التي يتم إثباتها أو نفيها من خلال انجاز البحث وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- 1- المراجعة الداخلية هي عملية فحص شامل لما يجري داخل المؤسسة .
- 2- تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ورعاية مصالحهم بشكل عادل.
- 3- توجد دلالة احصائية لمساهمة عناصر المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات.

ثالثا: أهمية الدراسة

تظهر أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- 1-يعتبر موضوع البحث احد المواضيع الحديثة التي تسعى لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المستوى العالمي.
- 2-يساهم البحث في توضيح مدى مساهمة حوكمة الشركات في تقليل المخاطر وحماية حقوق أصحاب المصالح بالاعتماد على المراجعة الداخلية كألية محاسبية محورية .

رابعا : أهداف الدراسة:تسعى الدراسة إلى التركيز على أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1- إلقاء الضوء على حوكمة الشركات والتعرف على المراجعة الداخلية
- 2- دراسة ومناقشة دور المراجعة الداخلية كأحد ابرز دعائم تحقيق مفهوم الحوكمة



تبرز أهم مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- 1- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص تدقيق محاسبي
- 2- أهمية الموضوع الناجمة من كونه احد المواضيع الراهنة والهامة على المستوى المحلي والدولي
- 3- التعرف على علاقة المراجعة الداخلية بحكومة الشركات

خامسا: اسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص تدقيق محاسبي
- دراسة ومناقشة دور المراجعة الداخلية كأحد أبرز دعائم تحقيق مفهوم الحوكمة
- جاذبية الموضوع وتكرار مصطلحاته كثيرا على مسامعنا

سادسا: منهج الدراسة

للجزء نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع، ولتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري، وذلك من خلال وصف وتحليل علاقة المراجعة الداخلية بحكومة الشركات، والمنهج التحليلي بالنسبة التطبيقي .

سابعا: حدود الدراسة

تضم الدراسة على العلاقة بين المتغير التابع والمتغير الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة على وجود علاقة بين المتغيرين المستقل وأثر تغيرات.

الاطار الزمني: اقتصرت الدراسة على الاستبيان لجمع المعلومات وفق اطار زمني من (1 افريل الى 1 مارس)

الاطار المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على مجموعة من الموظفين والاساتذة الجامعيين ومحافظ الحسابات وخبير محاسبي ومحاسب معتمد

ثامنا: صعوبات الدراسة:

-صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالبحث وربطها بالواقع الجزائري.

-تحفظ بعض الأفراد أثناء الإجابة على بعض الأسئلة .

-عدم معرفة بعض الإطارات بمصطلح الحوكمة رغم تقادمه.

-عدم احترام آجال الرد على الاستبيان وعدم الجدية في الإجابة.

تاسعاً: هيكل الدراسة:

لتجسيد موضوع الدراسة والوصول إلى نتائج المنتظرة ومن اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد على خطة تتضمن فصلين وهي كالتالي:

-الفصل الأول:

الجانب النظري يحتوي الجانب العلمي للدراسة، والذي يتعلق بالمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات ويتضمن مبحثين :

المبحث الأول تناولنا فيه الاطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، ثم تطرقنا في المبحث الثاني تطرقنا إلى الدراسات السابقة ومناقشتها.

-الفصل الثاني:

الجانب العملي والميداني للبحث تناولنا فيه دراسة ميدانية يتضمن ثلاث مباحث، الأول تناولنا فيه الاجراءات المنهجية للدراسة والمبحث الثاني تناولنا فيه دراسة محاور الاستبيان والمبحث الثالث تناولنا فيه تحليل فرضيات الدراسة.

الفصل الأول

المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

تمهيد

يشهد مفهوم حوكمة الشركات وتطبيقاتها اهتماماً متزايداً في العديد من الاقتصاديات المعاصرة خاصة بعد حالات الانهيار المالي والإفلاس التي شهدتها كبريات الشركات في العالم، أين توجهت العديد من الدول نحو إلزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات باعتبار دورها في تحقيق الإدارة الجيدة للشركات بما يضمن حماية حقوق المساهمين وتوفير إفصاح ملائم ومعلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات المصالح.

يتطلب التطبيق السليم لحوكمة الشركات العديد من الآليات سواء داخل الشركة أو خارجها والتي من أهمها المراجعة من خلال الدور الذي يلعبه كل من المراجعة الخارجية والداخلية إضافة للدور الإشرافي الرقابي للجنة المراجعة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

المطلب الأول:المراجعة الداخلية

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف المراجعة الداخلية وصفاتها ومهامها

الفرع الأول: تعريف المراجعة الداخلية

ينظر إلى المراجعة الداخلية على أنه موظف داخل المؤسسة وليس متعاقد مستقل، ومع ذلك يمكن اتخاذ تدابير لتوفير نوع من الاستقلال للمراجعة الداخلية، وفي سبيل المثال ففي العديد من الشركات يقوم المراجعين الداخليين بتقديم تقاريرهم بصورة مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة حيث يحتاج المراجعين الداخليين إلى الاستقلال عن مديريين داخل المؤسسة مثلما يحتاج المراجعين الخارجيين الاستقلال عن إدارة الشركة، ويساعد استقلال المراجعين في إبداء رأيهم بموضوعية، كما يمكنهم من تقديم التوصيات لتصحيح المسارات والممارسات والقرارات السلبية، فإذا كانت المراجعة الداخلية مسؤولة عن اتخاذ القرارات أو القيام ببعض العمليات والإجراءات فقد يصعب عليها أن تتسم بالمصداقية في أعين الإدارة العليا¹، لذلك فإن الترتيب التنظيمي المناسب هو رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى جهة أعلى في المؤسسة مثل: لجنة التحقيق، وهذا الترتيب يمثل نوع من الاستقلال الداخلي الذي يعزز مهمة التدقيق الداخلي داخل شركة ما.² ويؤدي المراجعين الداخليين أعمال تدقيق القوائم المالية بغرض استخدامها داخل المؤسسة، ويقدر مئوية المراجعين الخارجيين بغرض استخدام الأطراف الخارجية، وبالإضافة لذلك يوفر للمراجعين الخارجيين خدمات أخرى ذات نطاق واسع تشمل:

- استعراض نظم المراقبة التي تضمن امتيازات مع سياسات الشركة وخططها وممارساتها ومع القوانين واللوائح.

-تقييم كفاءة العمليات وفعاليتها الاقتصادية.

-استعراض درجة الفعالية في تحقيق نتائج البرامج مقارنة بالأهداف والأغراض التي سبق تحديدها.

تعريف الثاني للمراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية أحد موظفي المنشأة التي يفحص ويقيم أنشطتها، ولذا فهناك كثير من المعايير والمقاييس التي يعمل بها حتى تأخذ هذه المراجعة درجة من الاستقلالية فكثير من المنشآت يرسل المراجع تقاريره مباشرة إلى المدير المالي وفي بعض الأحيان إلى مجلس الإدارة مباشرة وهو أيضا مسئول عن

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الأول، كلية التجارة،

جامعة عين شمس، الدار الجامعية، 2004، ص36

²المرجع السابق ، ص36

نوعية المراجعة (المراجعة المالية، ومراجعة العمليات) ولكن تختلف نظرتهم للمراجع في هذه الحالة عن نظرة المراجعة الخارجية¹.

التعريف الثالث للمراجعة الداخلية:

المراجعة الداخلية هي الشخص الذي يعمل ضمن قسم المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية ويقوم بعمليات المراجعة الداخلية، وذلك بمراجعة كافة النشاطات داخل المؤسسة سواء المالية منها أو غير المالية لتحديد مواطن الضعف في الأداء، والعمل على معالجتها وإزالتها، وتحديد مواطن القوة لتدعيمها وتتحمل المراجعة الداخلية كافة المسؤوليات الملقاة على عاتقه².

ومن التعريفات السابقة نقدم هذا التعريف:

تعتبر المراجعة الداخلية جزء من آلية التغذية العكسية لخلية المراجعة الداخلية حيث تبدأ مهمته بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة الأمر بذلك وهذا بتحديد المدة ومجال التدخل والمنهجية الواجب إتباعها وتقوم المراجعة الداخلية غالباً بفحص جميع مستويات وسائل الرقابة، كما أنه يقوم بتحديد ما إذا كانت طرق التقييم مناسبة أملاً، ويجب أن يكون للمراجع الداخلي معرفة حول ما يجب مراجعته والغرض من ذلك³.

حتى يتمكن المراجع الداخلي من أداء مهامه على أكمل وجه لا بد من أن تكون له مجموعة من الحقوق والتي بإمكانها تسهيل عمله و المتمثلة في⁴:

* حق الوصول إلى الموارد البشرية، أصول وممتلكات المؤسسة.
* حق الاطلاع أو الرقابة أثناء التنفيذ على كل ما يؤكد أو يوثق نتائج الأعمال من حسابات ختامية، الدفاتر، سجلات تجارية ووثائق.

* حق طلب جميع البيانات والمعلومات التي يراها واجبه للقيام بعمله.

* حق توجيه الاستفسار والسؤال مع الموظفين في كل ماله علاقة بمجال المراجعة.

الفرع الثاني: صفات المراجعة الداخلية

حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توفرها في المراجعة الداخلية حيث وضع المعهد عدة قواعد عامة يندرج في إطارها مجموعة من الجزيئات وهي كما يلي⁵:

أولاً: النزاهة

¹ عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية والمحاسبية، الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، الطبعة الرابعة، 2006، ص 11.

² زهرة حسين علوي، فاطمة صالح مهدي، تكامل دور التدقيق الداخلي والخارجي لإنجاح أسلوب التقدير الذاتي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 62، العراق 2011، ص 30.

³ ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 91.

⁴ زهرة حسين علوي، فاطمة صالح مهدي، مرجع سابق، ص 300.

⁵ حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، عصام نعمة قريط، أصول المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، 2013-

تؤدي نزاهة المراجعة الداخلية إلى تدعيم الثقة فيما يقوم به من أعمال، وتعد أساسا للاعتماد على أحكامه، وبالتالي يجب أن يتصف المراجعون الداخليون بالنزاهة في جميع تصرفاتهم .

ثانيا: الموضوعية

يجب أن يتوافر في المراجعة الداخلية أعلى مستوى من الموضوعية المهنية في تجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العملية محل المراجعة، ويجب أن يقدر المراجعون الداخليون الظروف بطريقة متوازنة ، وألا تتأثر أحكامهم بمصالحهم الشخصية أو مصالح الآخرين وتتمثل قواعد الموضوعية في:

- ألا يشارك في أي نشاط أو علاقة تسيء أو يتوقع أن تسيء إلى تقييمه المحايد، وذلك بعدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعمل لصالحها.
- ألا يقبل أي شيء من شأنه أن يسيء أو يتوقع أن يسيء إلى تقديره المهني.
- أن يفصح عن كافة الحقائق والتي قد يكون عدم الإفصاح عنها تحريفا أو تشويها لتقاريره حول الأنشطة التي تجرى مراجعتها.

ثالثا: خصوصية المعلومات

يجب أن يحترم المراجعون الداخليون قيمة المعلومات التي يحصلون عليها وملكيته، وألا يفصحوا عن أي معلومات من دون الترخيص لهم بذلك، ما لم تكن هناك متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم بذلك.

رابعا: التأهيل المهني

يجب أن يقوم المراجعون الداخليون باستخدام المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة عند أداء خدمات المراجعة الداخلية.

خامسا: الاستقلالية

استقلالية المراجعة الداخلية من شأنها إرساء دعائم الثقة، وهو ما يشكل الأساس للاعتماد على آرائه وأحكامه، وتتمثل قواعد الاستقلالية في:

- أداء مهامه بنزاهة وحرص وشعور بالمسؤولية.
- الالتزام بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر له من معلومات وفقا للقوانين المعمول بها وأصول المهنة.
- ألا يعتمد أن يكون طرفا في أي نشاط غير مشروع أو يقوم بأي أفعال أو تصرفات تسيء إلى مهنة المراجعة الداخلية أو إلى المؤسسة التي يعمل لصالحها.
- أن يراعي ويساهم في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للمؤسسة التي يعمل لصالحها¹.

¹ Claude pinet, **laudit de système de management**, lexisis édition, paris, France, 2013,p38.

سادسا: الكفاءة

على المراجع الداخلي استخدام المهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات المراجعة الداخلية، وتتمثل قواعد الكفاءة في:

- ألا يؤدي سوى الخدمات التي تكون لديه المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها.
- أن يؤدي خدمات المراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.
- أن يعمل باستمرار على تحسين مهاراته وجودة الخدمات التي يؤديها.

سابعا: الحياد

على المراجعة الداخلية أداء مهامه بكل أمانة ودقة وحياد، كما يجب أن تكون التقارير المعدة من قبله كاملة، واضحة، دقيقة، ومقدمة في الوقت المناسب، ولكي تكون المراجعة الداخلية حيادية وموضوعية يجب أن تكون مستقلة، سواء من ناحية تنظيم الأنشطة أو من ناحية التبعية بحيث يجب أن تكون تابعة مباشرة إلى مجلس الإدارة أو الإدارة العليا¹.

الفرع الثالث : مهام المراجعة الداخلية

تقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الإدارة من خلال تقديمها لمجموعة من الخدمات، والمتمثلة في²:

1. تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف على عملياتها بطريقة تضمن أن الأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها، ولذلك فإن جميع الأنظمة والعمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة تكون خاضعة لتقييم المراجعة الداخلية.

2. خلق قابلية الاعتماد على المعلومات

يجب أن تكون المعلومات المالية و التشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة، كاملة ومفيدة ، وأن تقدم في الوقت المناسب حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتها، والمراجعة الداخلية هي التي تحقق وتثبت دقة هذه المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.

3. حماية الأصول

تقوم المراجعة الداخلية بالبحث فيما يخص الخسائر الناتجة عن السرقة وكل التصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة.

4. الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية

¹ المرجع السابق ، ص38

² إبراهيم بلال ،تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة ، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014- 2015، ص65-66 .

تتحقق المراجعة الداخلية من أن كل أعمال المؤسسة يقيم بها كما هو مطلوب ومع إتباع السياسات والإجراءات والتعليمات المقررة، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المراجع تحديد أسباب ذلك لأنه قد تكون الإجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها، كما عليه تحديد التكلفة الناتجة عن مخاطر عدم الالتزام بالإجراءات الموضوعة.

5. الوصول إلى الأهداف والغايات

يتم وضع الأهداف والغايات من قبل الإدارة ويقوم المراجع الداخلي بتحديد فيما إذا كانت هذه الأهداف متوافقة مع إمكانيات المؤسسة في تحقيقها.

6. مواطن الخطر

على المراجع الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية وإعلام الإدارة عنها ، ويتم تحديد مواطن الخطر عن طريق خبرة المراجع في المؤسسة أو من مصادر خارجية مثل مشاكل موجودة في مؤسسات أخرى ذات نشاط مشابه لنشاطها.

7. اكتشاف ومنع الغش والاحتيال

تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على الإدارة ، وذلك من خلال قيام المراجع الداخلي بفحص وتقييم كافي وفعال لكافة عمليات المؤسسة، وعليه يجب أن يكون لديه المعرفة الكافية لطرق واحتمالات الغش لتحديد أماكن حدوثها، وعلى المراجع عند اكتشافه ضعف في نظم الرقابة الداخلية القيام باختبارات إضافية للتأكد من ذلك، كما يستطيع المراجع الداخلي الجيد منع الآخرين من القيام بالغش والاحتيال في حالة ما إذا كانت مؤهلاته وقدراته كبيرة لأنهم على علم بقدرته على اكتشاف ذلك.

من خلال هذه الخدمات يمكن تلخيص مهام المراجع الداخلي في النقاط التالية¹:

- فحص فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- المساعدة في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة منه.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية.
- الالتزام بالقوانين والمعايير المقررة والتعليمات الإدارية.
- عملية الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات الإدارية.
- الحذر المهني المعقول عند القيام بعملية المراجعة.
- تحديد المخاطر المتعلقة بالنظام الساري في المؤسسة.
- التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية.

¹ جريوع يوسف محمود، مجالات مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، المجلد 5، العدد 23، فلسطين 2006، ص13.

-تلبية احتياجات الإدارة فيما يخص المراجعة المالية، مراجعة الكفاءة ومراجعة فعالية المشروع.
-التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: حوكمة الشركات

وستنطلق في هذا المبحث المفهوم حوكمة الشركات واهميتها وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

حظي مصطلح حوكمة الشركات باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والمحليلين والممارسين، وذلك في إطار حل مشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة والملاك.

عرفت مؤسسة التمويل الدولية "IFC" حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"¹.

وهناك من يعرفها بأنها: "مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، وقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين"².

في حين يرى البعض بأنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الشركات، من خلال مجموعة من الآليات في شكل إجراءات وأساليب لإدارة الشركة وتوجيه نشاطاتها بما يؤدي إلى ضمان تطوير الأداء، الإفصاح، الشفافية والمساءلة، ومن ثم تعظيم حقوق المساهمين على المدى البعيد إضافة إلى مراعاة حقوق ومصالح الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمشروع"³.
يعرف طارق عبد العالي حماد الحوكمة على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة"¹.

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن إبراز العديد من الجوانب أهمها:

- تعنى الحوكمة بوضع القوانين والمعايير التي تتضمن التحكم والسيطرة على الأمور.
- تعنى الحوكمة بمجموعة العلاقات بين مجلس الإدارة والملاك والمساهمين وأصحاب المصالح.
- تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ورعاية مصالحهم بشكل عادل.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

¹شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي 1945، قالمه، ص3.

²بن داود محمد عبد النور، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014-2015، ص8

³براهمة كنزة، دور التقييم الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص8.

حظيت حوكمة الشركات باهتمام كبير في السنوات الأخيرة وذلك لأسباب كثيرة منها اهتمام الدول والشركات باجتذاب الاستثمار وتحسين الأداء ومنه يمكن تلخيص أهمية الحوكمة في النقاط التالية:2:

- ✓ تخفيض المخاطر.
- ✓ تعزيز الأداء.
- ✓ تحسين الوصول إلى الأسواق المالية.
- ✓ زيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات.
- ✓ إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ مساعدة المدراء ومجلس الإدارة على وضع وتطوير استراتيجية سليمة للمؤسسة وخدمات اتخاذ قرارات الاستحواذ والدمج بها على أسس سليمة، مع تحديد المكافآت على أساس الأداء والذي يساهم بدوره في استقطاب الاستثمارات بشروط جيدة ومنه تحسين كفاءة وأداء المؤسسة¹.

الفرع الثالث: خصائص حوكمة الشركات

تتمثل خصائص حوكمة الشركات فيما يلي:2:

أولاً: الانضباط

- يعني إتباع سلوك أخلاقي مناسب وصحيح، وهذا الانضباط يتحقق من خلال:
- ✓ بيانات واضحة للجمهور.
 - ✓ وجود الحافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر أعلى للسهم.
 - ✓ الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح.
 - ✓ التقدير السليم لحقوق الملكية.

ثانياً: الشفافية

- يقصد به تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، كما تتي العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية التداول المعلومات كما تتحقق هذه الشفافية من خلال:
- ✓ الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة.
 - ✓ نشر التقدير السنوي في موعده.
 - ✓ الحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها قبل الإعلان عنها.
 - ✓ الإفصاح العادل عن النتائج الختامية.
 - ✓ تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

¹إبراهيم كنزة، دور الت دقيق ال داخلي في تفعل ل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014.

².خلال عزيزة، المرجع السابق، ص 48_50.

✓ تحديث المعلومات على شبكة الانترنت.

ثالثا: الاستقلالية

وبعني لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل وتتحقق من خلال:

- ✓ وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا.
- ✓ وجود لجنة مراجعة يراسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- ✓ وجود لجنة لتحديد المكافآت يراسها عضو إدارة مستقل.
- ✓ وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالمؤسسة.

رابعا: المساءلة

إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن طريق تقديم كشف حساب عن تصرف ما وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم ثم الثواب أو العقاب. ويعني أن يتم أولاً تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وتتحقق من خلال:

- ✓ ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية.
- ✓ التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم.
- ✓ التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا .
- ✓ وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

خامسا: المسؤولية

- أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة تتحقق إذا كانت هناك:
- ✓ وجود لجنة مراجعة ترشح الراجع الخارجي وتراقب أعماله.
- ✓ وجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية.
- ✓ الاجتماعات الدولية المجلس الإدارة.
- ✓ عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي.

سادسا: العدالة

يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة تتحقق العدالة عن طريق:

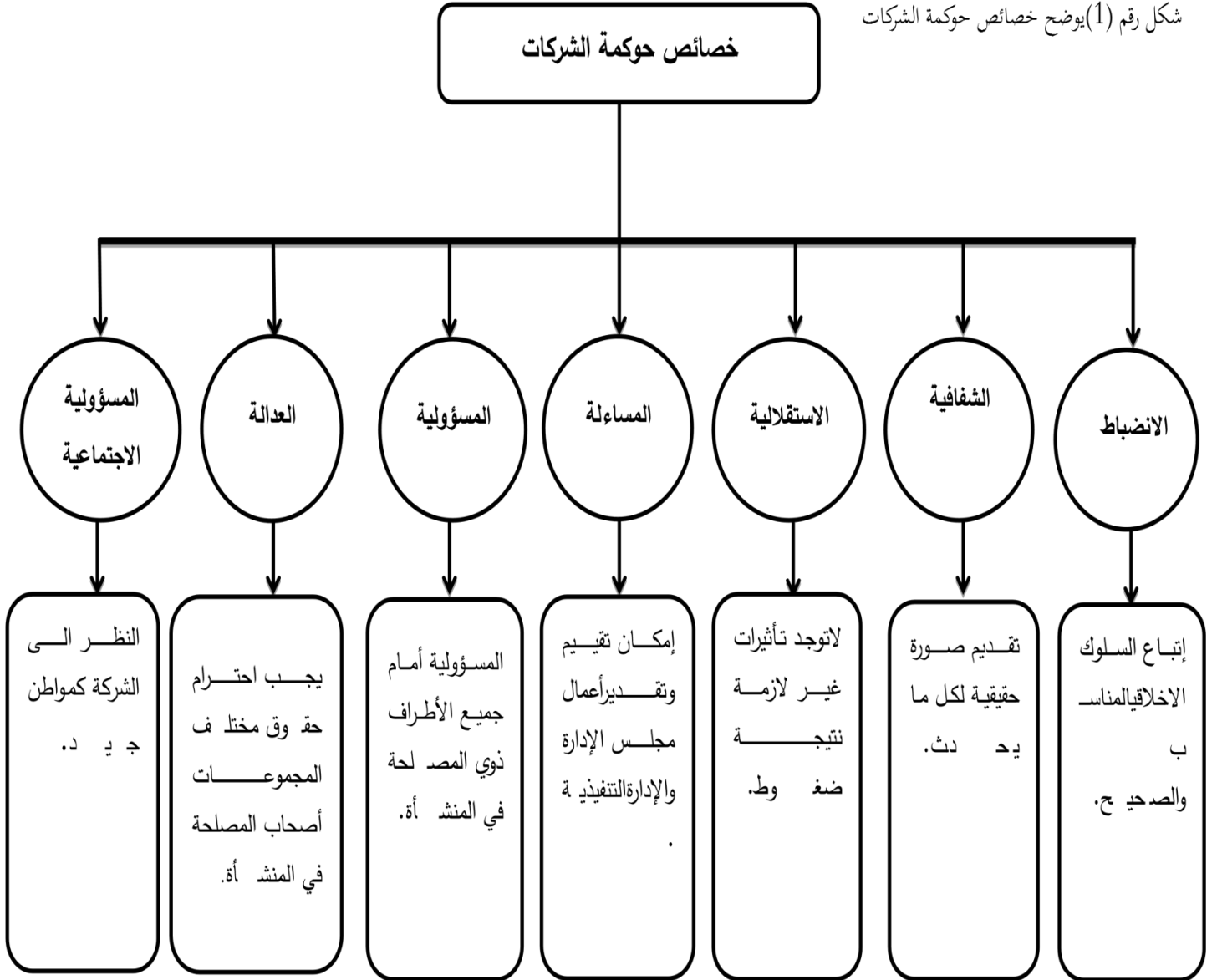
- ✓ المكافآت والعدالة لأعضاء مجلس الإدارة.
- ✓ المعاملة العادلة لكافة الموظفين.
- ✓ حماية حقوق المساهمين.
- ✓ إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم.

سابعا: المسؤولية الاجتماعية

ويقصد بها المؤسسة كمواطن جيد يتحقق هذا من خلال:

وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، يتضح أن الشفافية والمساءلة والمصادقية تعد من العوامل المهمة لتفعيل الحكومة وتطوير الأطر المؤسسية وتحسين كفاءة أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع القرارات والقوانين، ومراقبة مستوى الأداء.

شكل رقم (1) يوضح خصائص حوكمة الشركات



المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها

في هذا المبحث سنقدم عرضاً للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت المحورين الأول والثاني من الدراسة، وهذا من خلال تقديم هدف كل دراسة والعينة التي درستها، والأداة المستخدمة، إضافة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها ثم نناقش هذه الدراسات.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات، وفي الآتي نقدم عرضاً لها:

- 1- دراسة عمر إقبال توفيق المشهداني، 2012، بعنوان: "تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها" مقالة في مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2. هدفت الدراسة إلى إبراز دور حوكمة المؤسسات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات، مع بيان الاتجاهات الحديثة للتدقيق وخاصة ما يتعلق بوضع معايير لتدقيق حوكمة الشركات استناداً إلى معايير التدقيق المتعارف عليها، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تحتل الآن أهمية كبيرة على مستوى العالم، في ظل ما يشهده العالم اليوم من التحولات والذي تلعب فيه الشركات الخاصة دوراً كبيراً ومؤثراً، ومن التوصيات التي قدمها الباحث ضرورة الاستفادة من معايير التدقيق ومعايير الحوكمة في وضع مجموعة من المعايير خاصة بتدقيق حوكمة الشركات، ووضع نموذج محدد لتدقيق حوكمة الشركات.

- 2- دراسة هيدوب ليلي ريمة، (2012)، بعنوان: "المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار. رسالة ماستر بالمحاسبة، جامعة ورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى تبين دور المراجعة ومدى مساهمتها في تحسين جودة حوكمة الشركات حيث تم التركيز على دور كل من مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية ولجان المراجعة في تفعيل في جودة حوكمة الشركات، واعتمدت الدراسة دراسة حالة إحدى المؤسسات الوطنية كمثال عن واقع الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، وأهم النتائج التي خلصت لها الدراسة أن الحوكمة هي الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر وأنه لا يوجد نموذج للحوكمة

يطبق يمكن ان يطبق في جميع البلدان لأنها تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، وان تفعيل آليات المراجعة يؤدي الى تفعيل اسلوب حوكمة الشركات، لابد من الاجد بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الاساسية لحوكمة الشركات لتجسيد الدور الفعلي والحقيقي للمراجعة في المؤسسات الجزائرية .

وما يلاحظ في هذه الدراسة انه في الجانب التطبيقي تم تناول كيفية تطبيق كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية داخل المؤسسة محل الدراسة ولم يتم توضيح دورها في تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة.

3- دراسة عبدي نعيمة (2009) ، بعنوان : "دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات: دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير بمالية المؤسسة، جامعة ورقلة.

تمحورت هذه الدراسة حول مدى مساهمة آليات الرقابة (مجلس الإدارة، المراجعة الخارجية) في تفعيل حوكمة الشركات، وما مدى استجابة الشركات الجزائرية لهذه الآليات في إطار ما يحيط بها من تغيرات، ودراسة ميدانية تضمنت تقييم خصوصيات الواقع الاقتصادي الجزائري من خلال قياس مدى تطابق آليات الرقابي مع ممارسات الحوكمة لإيجاد النقص التي من الممكن ملاحظتها في هذه الممارسات وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق هذه الآليات يتوقف على البيئة المحيطة بها، فقد أثبتت كل من مجالس إدارة شركات المساهمة والمراجعة الخارجية عدم فعاليتها في مواجهة المشاكل الملقاة على عاتقها والقيام بوظائفها بشكل تام من خلال حالات الإفلاس التي شهدتها العديد من شركات المساهمة في الجزائر.

وما يلاحظ في هذه الدراسة أنها ركزت على دور مجلس الإدارة والمراجعة الخارجية وأهملت أهم آلية رقابة لتطبيق الحوكمة وهي المراجعة الداخلية، ذلك أن إحكام الرقابة على الشركات يبدأ من الداخل وليس العكس.

4- دراسة عهد على سعيد، (2009) ، بعنوان: "الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، دراسة ميدانية". رسالة ماجستير بالمحاسبة، جامعة تشرين سوريا.

هدفت هذه الدراسة الى ابراز تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على مهنة المراجعة والمراجعين السوريين من خلال معرفة النقاط التشريعية المعمول بها في سوريا والتي تمثل بيئة مناسبة لحوكمة الشركات وتقييم مهنة المراجعة في سوريا، اعتمد الباحث في دراسته على تحليل استبيان لمعرفة تاثير الحوكمة على مهنة المراجعة، وخلصت الدراسة الى ان الحوكمة لا تؤثر على اخلاقيات المهنة بشكل مباشر ولكنها تؤثر على اداء المراجعين ومسؤولياتهم

ويبرز الاختلاف في كون هذه الدراسة ركزت على اثر تطبيق قواعد الحوكمة على مهنة المراجعة فقط واهملت العكس وهو دور المراجعة في تطبيق مبادئ الحوكمة، هذا ما سيتم توضيحه في دراستنا وهو الدور الفعال للتدقيق الداخلي خاصة في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات.

5- دراسة إبراهيم إسحاق نسمان، (2009)، بعنوان: " دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة بفلسطين". رسالة ماجستير بالمحاسبة، جامعة غزة الاسلامية.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين حيث تم التركيز على أداء المراجعة الداخلية وعلاقتها بالمخاطر ودورها في تفعيل حوكمة المصارف ودراسة ميدانية شملت قطاع المصارف، وخلصت الدراسة الى ان هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف ولضمان تنفيذ أعمال الحوكمة يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشمل مجلس الإدارة لجنة المراجعة، إدارة المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر مع وظيفة مراقبة الامتثال.

وما يلاحظ في هذه الدراسة انه تم التطرق الى دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة إلا انه تم إسقاطها على قطاع المصارف فقط.

6- دراسة عمر علي عبد الصمد، (2009)، بعنوان: " دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية". رسالة ماجستير بالمحاسبة والمالية، جامعة المدية.

أهداف هذه الدراسة إلى تبين دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات تطبيق حوكمة المؤسسات، وكذا سبل تفعيلها في الجزائر، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي وقام بتحليل استبيان تم توزيعه على مجموعة من محافظي الحسابات، أساتذة جامعيين وخبراء محاسبين وخلصت الدراسة إلى نتائج أن المراجعة الداخلية تركز على ثلاث عناصر رئيسية على أساسها تتحدد درجة تأثيرها في حوكمة المؤسسات وتتمثل هذه العناصر في أهلية المراجعة الداخلية، استقلاليته و موضوعيته، وجودة أداء عمله.

ويلاحظ في هذه الدراسة أن الباحث ركز على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأهم دورها في تطبيق قواعد حوكمة الشركات لان موضوع البحث يتعلق بدور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات وليس آراء أساتذة جامعيين، محافظي الحسابات وخبراء محاسبين.

7- دراسة حمادي نبيل (2008)، بعنوان: " التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات: دراسة حالة مجمع صيدال- وحدة الدار البيضاء الجزائر العاصمة". رسالة ماجستير بالمحاسبة والمالية، جامعة الشلف.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية الاستفادة من التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات حيث تطرق في الإطار النظري للتدقيق الخارجي وحوكمة الشركات وقام بإسقاط الدراسة النظرية على مجمع صيدال لمعرفة واقع التدقيق الخارجي فيها ودوره في تطبيق الحوكمة واعتمد تحليل استبيانين، الاستبيان الأول تم توجيهه إلى فئات مختلفة من داخل وخارج المؤسسة مع لمعرفة واقع مبادئ الحوكمة في المؤسسة مع أما الاستبيان الثاني فتم توجيهه إلى المدقق الخارجي للمجمع لتحديد دوره كأداة لإرساء مبادئ الحوكمة، وقد خلصت الدراسة إلى أن التدقيق الخارجي من خلال مساهمته في تطبيق الحوكمة بالمؤسسة مع يسعى إلى التقليل من فجوة التوقعات من خلال اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، بالإضافة إلى دراسة القوائم المالية المستقبلية للشركة، ويتحقق هذا من خلال التخطيط المحكم لعملية التدقيق والاعتماد على جميع المؤشرات التي تبين مدى قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط وليس الاعتماد فقط على المؤشرات المالية.

نلاحظ ان هذه الدراسة ابرزت دور التدقيق الخارجي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأهملت دور التدقيق الداخلي والذي يعتبر احد اهم الركائز لتفعيل مبادئ الحوكمة لان المدقق الداخلي دوره يتعلق بإدارة المخاطر الداخلية والخارجية ومراقبتها التي يمكن ان تؤثر على اعمال المؤسسة هذا ما يسهل عمل المدقق الخارجي داخل المؤسسة.

8- دراسة محمد جميل حبوش، (2007) بعنوان: "مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، ومدراء شركات المساهمة العامة". مذكرة ماجستير بالمحاسبة، جامعة غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى التزام شركات المساهمة بقواعد حوكمة الشركات، وكانت أهم النتائج أن هناك التزام من طرف شركات المساهمة العامة بقواعد حوكمة الشركات ومن أهم توصيات الباحث الإسراع في إصدار إرشادات حول ضرورة اعتماد لجان مراجعة في هذه الشركات والاختيار المناسب للمراجعين الداخليين والخارجيين، واعتمدت الدراسة تحليل استبيان تم توجيهه إلى مجموعة من المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء شركات المساهمة العامة.

ثانيا: الدراسات باللغة الاجنبية

"The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality : jenny goodwin and jean

inseowدراسة1-

of Financial Reporting and Auditing": Perceptions of Auditors and Directors in سنة 2002.

singapore.

تناولت الدراسة تأثير آلية حوكمت الشركات علي جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وقد خلصت هذه الدراسة إلي تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية، بالإضافة إلي أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك .

1- دراسة آيت خلف عبد الغني (2002) ، بعنوان : " Le Gouvernance d'Entreprise: Pratique des

Bonques Publiques Algériennes"

تمحورت هذه الدراسة حول كيفية مساهمة حوكمة الشركات في تطوير وعصرنة البنوك الجزائرية من خلال دراسة مختلف القوانين والآليات المنظمة لهذا الق اطع في الجزائر ومدى تطابقها مع القواعد التي وضعتها المنظمات الدولية لحوكمة البنوك والمشكلات التي تحول دون عصرنة البنوك الجزائرية، والبحث عن الحلول التي تجنب البنوك شبح الإفلاس الذي أدى إلى حدوث أزمات عالمية.

ويلاحظ ان الباحث لم يتناول دور الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأحكام الرقابة على العمليات التي تقوم بها البنوك.

2- Jan : "Reflections On Corporate Governance And The Role Of The Internal

Cattrysseدراسة

2005. سنة Roeselare, Belgium Auditors", Roularta Media Group,

وهدفت هذه الدراسة إلى إظهار الإطار العام لحوكمة المؤسسات وتبيين الدور الحديث للمراجعة الداخلية في ظل البيئة الحالية، وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة المؤسسات أصبحت مطلب ضروري للمؤسسات الحديثة، وزادت أهميته مع الأثار المالية التي مست كبريات المؤسسات العالمية، كما بينت أن دور المراجعة الداخلية تغير في ظل المستجدات الراهنة وأصبح آلية مهمة لتطبيق حوكمة المؤسسات.

3- مداخلة، Moadela Corporate Governance And Audit Process: Msood Fooladi and Maryam Farhadi دراسة

2011. تمتع والثقافة، جامعة سنغافورة، سنفي المؤتمر الدولي للعلوم الانسانية وا

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التدقيق من خلال مراقبة جودة عملية إعداد التقارير المالية للتقليل

من التباين القائم بين المديرين وأصحاب المصالح، ولاستكمال الدراسة أجريت مقابلة مع اثنين من المحاسبين القانونيين لمعرفة تصورات وآراء الخبراء في عملية التدقيق وتأثيرها بمجلس الإدارة ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة، وخلصت الدراسة إلى أن المدققين ينظرون إلى أن مجلس الإدارة بأنه يتحكم في عملية التدقيق ومهما تم التخطيط لها إلا ان مجلس الإدارة له الدور الأهم في تدقيق الحسابات ويبقى له نفوذ هذا ما يتفق مع نظرية الوكالة في انتهازية الوكلاء.

وما يلاحظ في هذه الدراسة هو انه تم إبراز علاقة مجلس الإدارة بعملية التدقيق لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في حين تم إهمال المبادئ الأخرى والتي لا يتم تحقيق مستوى فعال للحوكمة إلا بتطبيقها كلها.

المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة

من خلال مناقشة الدراسات السابقة سنقف على جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

8- اولاً: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة.

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها من الدراسة على عينة دراسات اعتمدت على عينات من الشركات الوطنية ودراسات على محافظي الحسابات والموظفين واساتذة جامعيين ومحاسبين وقصاع المصاريف باستثناء دراسة دراسة حمادي نبيل (2008) ، بعنوان : "التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات: دراسة حالة مجمع صيدال- وحدة الدار البيضاء الجزائر العاصمة". التي درست الاستبيانين الاول لفئات خارج وداخل المؤسسة والثاني للمدقق الخارجي . اتفقت دراسات سابقة في استخدام أسلوب دراسة حالة ودراسات في استخدام أسلوب استبيان. اتفقت كل هذه الدراسات في اختيار العينة التي لها علاقة بكلا المتغيرين وكذا إن كل دراسة لم تكن لها علاقة بالمتغيرين فان لها علاقة بأحدهما.

كما كان هناك اختلافات في العينات التي أجريت عليها الدراسة فبعض الدراسات ركزت على المحاسبين ومحافظي الحسابات في المؤسسات الخاصة والبعض ركز على البنوك التجارية وقطاع

المصاريف والشركات الوطنية كما هناك اختلافات بين مكان الدراسة حيث بعضها داخل الجزائر والبعض الآخر من الخارج.

ركزت هذه الدراسات بشكل كبير على المحاسبين ومحافظي الحسابات ودراسة ميدانية شملت قطاع المصاريف وخبير محاسبي والمؤسسات الوطنية.

وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي والتحليلي باستثناء دراسة دراسة إبراهيم إسحاق نسمان بعنوان "دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصاريف العاملة بفلسطين" التي وظفت المنهج التحليلي.

اختلفت الدراسات السابقة من حيث هدف كل منها، كما اختلفت دراسة حمادي نبيل عن بقية الدراسات في احتوائها على جانب تطبيقي فقط. كما اتفقت

الدراسات السابقة على هدف مشترك هو التعرف على درو المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات باستثناء دراسة دراسة عبيد نعيمة (2009) ، بعنوان "دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات: دراسة حالة الجزائر"هدفت الى حول مدى مساهمة اليات الرقابة (مجلس الادارة ،المراجعة الخارجية)في تفعيل حوكمة الشركات و دراسة حمادي نبيل (2008) ، بعنوان "التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات: دراسة حالة مجمع صيدال- وحدة الدار البيضاء الجزائر ثالثا : الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية . هدفت الى ابراز كيفية الاستفادة من التدقيق الخارجي كالية لتطبيق حوكمة الشركات اختلفت دراسة " عمر إقبال توفيق المشهداني،2012، بعنوان : "تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها" عن بقية الدراسات في أنها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري فقط.

ثانيا:الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

من خلال استعراض أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ، نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام ، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية من حيث الهدف وهي ما هو دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات؟

1. منهج الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة فصلين (نظري/ تطبيقي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة. كما تضمنت تنوعاً في منهج الدراسة لتشمل المنهج الوصفي والتحليلي.

2. عينة الدراسة:

لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط وإنما تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة. فتمثلت في أساتذة جامعيين مختصين ومحافظي حسابات ومحاسبين.

3. أدوات الدراسة:

تعددت أدوات الدراسة حيث شملت استمارة استبيان والمقابلات الشخصية من أجل جمع البيانات للوصول إلى النتائج المرجوة.

من خلال العرض السابق يتضح لنا أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع تبين المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الخاصة، وشمول عينتها لفئات متعددة ومتخصصة من أساتذة جامعيين ومحاسبين ومحافظ حسابات وموظفين ، وتعددت أدواتها بين استمارة الاستبيان ، واستخدامها المنهج الوصفي والتحليلي.

خلاصة الفصل الأول

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار النظري لحوكمة الشركات والمراجعة الداخلية ، تطرقنا فيه إلى تعريف المراجعة الداخلية أهميتها وصفاتها ، كما تناولنا أيضا مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها وخصائصها ، مما سبق يمكن أن نستنتج مايلي:

تسعى المراجعة الداخلية من خلال موقعها المتميز في هيكل الشركة إلى تقييم المخاطر وتحديد الأساليب المناسبة لإدارتها والتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وتقديم التوصيات اللازمة التي يحتاج إليها مجلس الإدارة لحماية الشركة.

أن المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات تركز أساسا على الضوابط الداخلية بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى مجموعة من الآليات التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة لتحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

ينحصر مضمون هذا البحث في العرض المفصل للطريقة والأدوات المتبعة للدراسة ، والتي تشمل طريقة اختيار مجتمع وعينة الدراسة ، وتحديد مختلف المتغيرات محل الدراسة وكيفية قياسها بالبحر مضمون هذا البحث في العرض المفصل للطريقة والأدوات المتبعة للدراسة ، والتي تشمل طريقة اختيار مجتمع وعينة الدراسة ، وتحديد مختلف المتغيرات محل الدراسة وكيفية قياسها بالضافة ضافة لى تبيان أدوات جمع المعلومات والأساليب الإحصائية التي تعالج نتائج الدراسة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الاجراءات المنهجية للدراسة.

المبحث الثاني : دراسة محاور الاستبيان.

المبحث الثالث : تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة.

المبحث الأول : الإجراءات المتبعة للدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة الميدانية التي تهدف إلى دراسة وتحليل دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات وتحديد مبادئها وهذا من وجهة نظر عينة الدراسة بحيث يشمل هذا المبحث على الطريقة المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة و الأدوات المستخدمة.

لإعداد أي دراسة يتوجب على الباحث إتباع مجموعة من الطرق لكي تكون وفق أسلوب ومنهج وصفي تحليلي.

أولاً:مجتمع وعينة الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على مجموعة من المحاسبين ومحافظي الحسابات ومجموعة من الأساتذة والموظفين ونظراً لصعوبة إجراء مسح شامل لكل مشروع قمنا بإختيار عينة مثالية من هذا المجتمع لدراستها، قمنا بتوزيع (40) إستمارة إستبيان قابلة للتحليل الإحصائي.

ثانياً:متغيرات الدراسة (أداة الدراسة):

استعاننا هذه الدراسة على إستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من المبحوثين. خصص الجزء الأول للتعرف على المتغيرات الشخصية والمهنية للمبحوثين وهي (النوع، العمر، المؤهل العلمي، المهنة)، أما الجزء الأول فخصص عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات والجزء الثاني مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات .

ثالثاً:مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات والأساليب الإحصائية المستخدمة.**1 -مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات:**

تمثل الإستبانة المصدر الرئيسي لجمع البيانات والمعلومات لهذه الدراسة والتي صممت في صورتها الأولية بعد الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. وكذلك تم إجراء مقابلة مع موظفي ومحافظي حسابات والخبير المحاسبي والمحاسبين وأسلتة جامعيين بغية الحصول على المعلومات المتعلقة بدور المراجعة الداخلية لتفعيل حوكمة الشركات.

وقد تم تقسيم الإستبانة إلى جزئين كما يلي:

الجزء الأول: البيانات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة تتكون من 5 فقرات.

الجزء الثاني: يحتوي على محور خاص بمتغير عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات ومساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ويتضمن (12) عبارة ."

من أجل التقدير المناسب لدرجة موافقة المبحوثين على سلم (ليكارت) يتم عادة تحديد مجالات المتوسطات الحسابية المرجحة ودرجات الموافقة المناسبة لها، وهذا من خلال حساب المدى الذي

يساوي إلى الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة في المقياس، يمكن توضيح الإجراءات المتبعة لتحديد درجات الموافقة على سلم (ليكارت) الخماسي.

$$* \text{المدى: } 4 = (1-5)$$

* طول الفئة: هو حاصل قسمة قيمة المدى على عدد درجة المقياس. وعليه فطول الفئة في هذه الحالة يساوي $0.8 = (4/5)$

* يتحدد طول الفئة الأولى بإضافة (0.8) إلى أدنى قيمة بالمقياس وهي (1)، في كل مرة تضاف تلك القيمة (0.8) على الفئة الجديدة حتى يتم الإنتهاء من تحديد أطول الفئات الخمس.

- يمكن الحصول على مجالات المتوسطات الحسابية المرجحة ودرجات الموافقة المناسبة لها كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (1-2): يوضح الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي.

| الفئات | مجالات المتوسطات الحسابية | درجة الموافقة المناسبة |
|----------------|---------------------------|-----------------------------|
| غير موافق بشدة | [1.8-1] | درجة متدنية جدا من الموافقة |
| غير موافق | [2.6-1.8] | درجة متدنية من الموافقة |
| محايد | [3.4-2.6] | درجة متوسطة من الموافقة |
| موافق | [4.2-3.4] | درجة عالية من الموافقة |
| موافق بشدة | [5-4.2] | درجة عالية جدا من الموافقة |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الدراسات السابقة.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

للإجابة على أسئلة البحث واختبار صحة فرضياته، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) والمتمثلة في: *معامل "آلفا كرونباخ" لقياس ثبات أداة البحث.

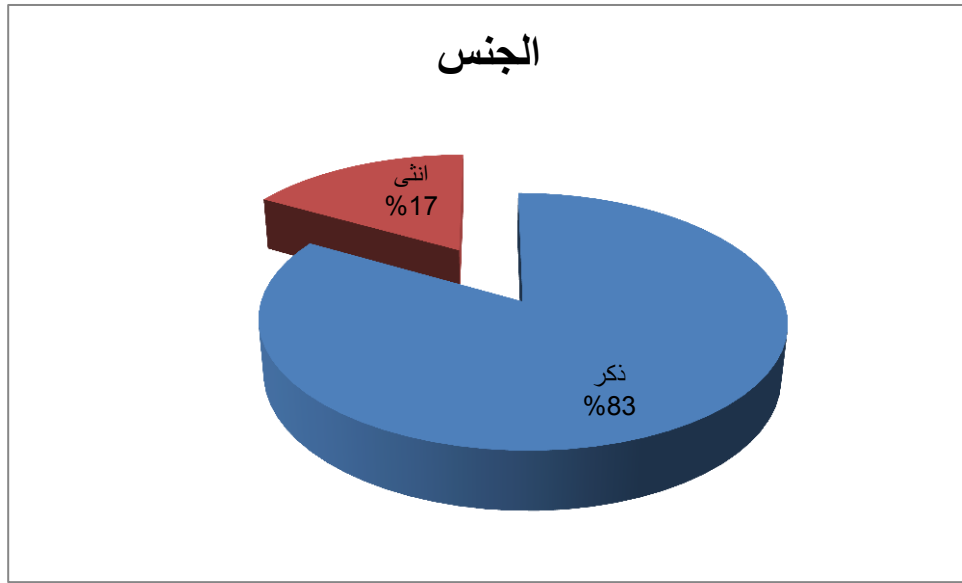
*مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures): وذلك لوصف المجتمع وإظهار خصائصه، بالإعتماد على النسب المئوية والتكرارات، والإجابة على أسئلة البحث وترتيب متغيرات البحث حسب أهميتها بالإعتماد على المتوسطات الحسابية والتباين.

المطلب الثاني : وصف خصائص العينة

الجدول رقم : 01 يمثل الجنس

| النسبة المئوية | التكرار | |
|----------------|---------|---------|
| 83,3% | 25 | ذكر |
| 16,7% | 5 | انثى |
| 100,0% | 30 | المجموع |

المصدر من اعداد الطلبة الاعتماد على البرنامج الاحصائي sspsv23

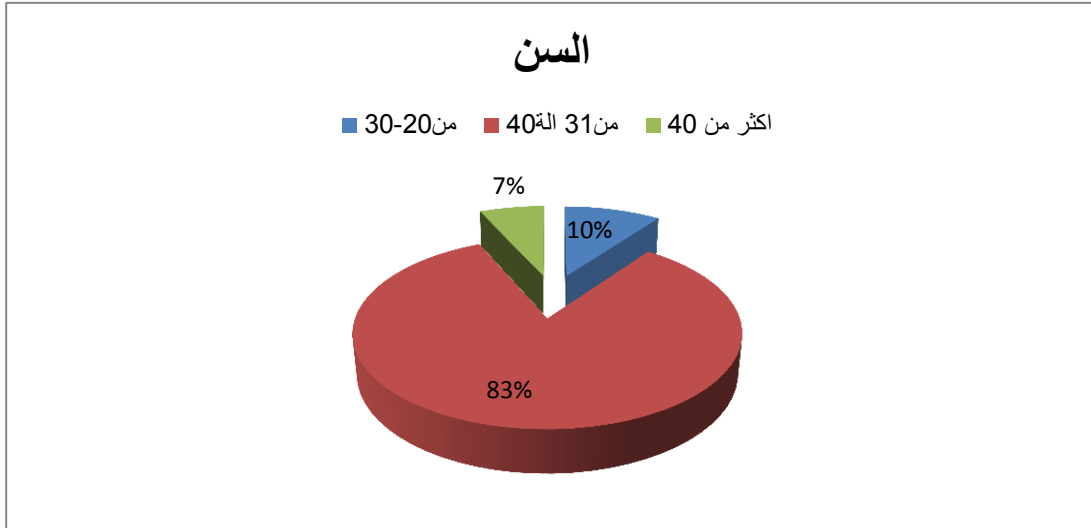


من خلال الجدول أعلاه والشكل يتضح أن نسبة الذكور كانت اكثر من بنسبة اللاناث حيث بلغت 83.3% اما الاناث فقد بلغت 16.7% وهذا راجع لطبيعة الوظيفة التي يمتنها أكثرية رجال .

الجدول رقم : 02 يمثل السن

| النسبة المئوية | التكرار | |
|----------------|---------|--------------|
| 10,0% | 3 | من 20-30 |
| 83,3% | 25 | من 31 إلى 40 |
| 6,7% | 2 | اكثر من 40 |
| 100,0% | 30 | المجموع |

المصدر من اعداد الطلبة الاعتماد على البرنامج الاحصائي sspsv23

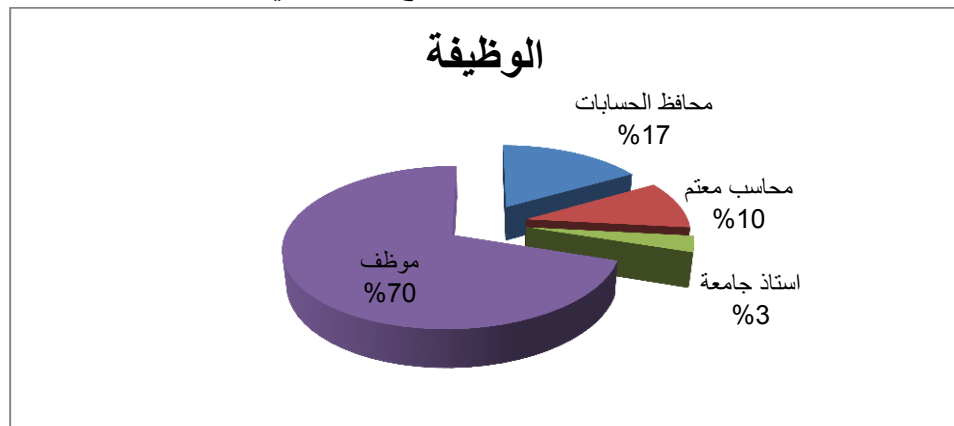


من الجدول والشكل اعلاه يتضح مختلف أعمار العينة كان أكبر الأعمار من 31 إلى 40 سنة حيث بلغت نسبة 83% وهذا راجع لكونها الفئة الشبانية التي تتمهن هذه الوظائف، تليه 20 و30 بنسبة 10% ثم الفئة الأخيرة وهي فئة الكهول وكبار السن بلغت نسبة 6.7%

الجدول رقم : 03 يمثل الوظيفية

| التعيين | التكرار | النسبة |
|----------------|---------|--------|
| محافظ الحسابات | 5 | 16,7 |
| محاسب معتمد | 3 | 10,0 |
| استاذ جامعي | 1 | 3,3 |
| موظف | 21 | 70,0 |
| المجموع | 30 | 100,0% |

المصدر من اعداد الطلبة الاعتماد على البرنامج الاحصائي sspsv23

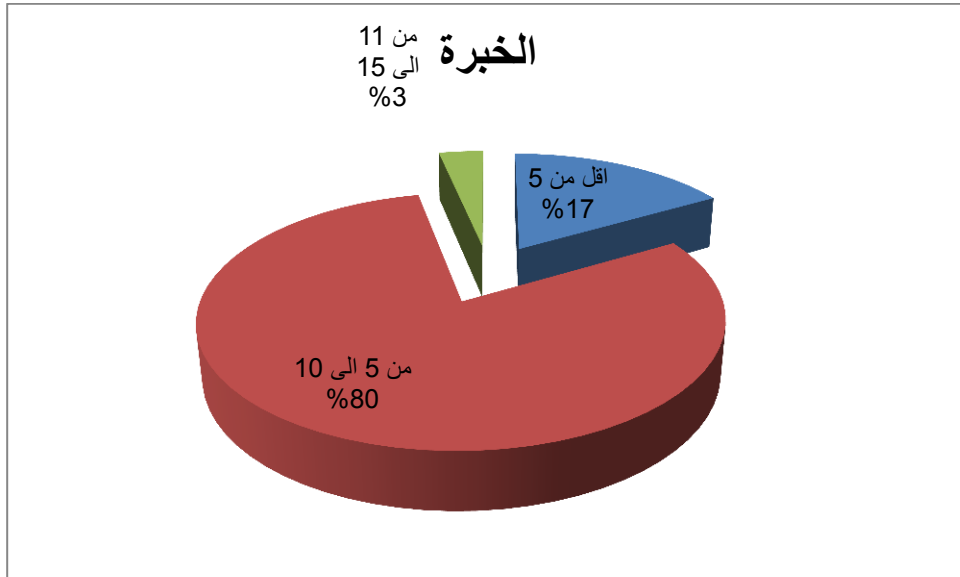


من خلال الجدول أعلاه والشكل يتضح ان جل المبحوثين من فئة الموظفين بنسبة 70% تليها نسبة محافظ الحسابات بنسبة 17% و ثم نسبة محاسبين المعتمدين بنسبة 10% وتاتي في مؤخرة الترتيب الاستاذة الجامعيين بنسبة 03%.

الجدول رقم : 04 يمثل الخبرة

| التعيين | التكرار | النسبة المئوية |
|--------------|---------|----------------|
| اقل من 5 | 5 | 16,7% |
| من 5 الى 10 | 24 | 80,0% |
| من 11 الى 15 | 1 | 3,3% |
| المجموع | 30 | 100,0% |

المصدر من اعداد الطلبة الاعتماد على البرنامج الاحصائي sspsv23



من خلال الجدول والشكل اعلاه ان معظم خبرة الباحثين ما بين 5 سنوات و 10 سنوات بنسبة 80% تليه الباحثين الأقل من 5 سنوات بنسبة 16.7% اما الذين الذين يملكون خبرة بين 11 و 15 سنة بلغت نسبتهم 3.3

المبحث الثاني : دراسة محاور الاستبيان

المطلب الاول : الصدق والثبات

من خلال هذا المحور ندرس مدى صدق الأستبيانة وذلك باستخدام مقاييس ألفا لكرنباخ قياس صدق الاستبانة.

| عدد الفقرات | قيمة الفا كرونباخ |
|-------------|-------------------|
| 12 | ,7110 |

المصدر من اعداد الطلبة الاعتماد على البرنامج الاحصائي sspsv23 من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة الفا كرونباخ بلغت 0.71 أي بنسبة 71% وهي نسبة كبرى أكثر من 60% ومما يجعلها صادق في العبارات الفقرات المستصاغة ويمكن استخدامها في دراسات اخرى .

المطلب الثاني : الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يتم من خلال هذا المحور دراسة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون

المحور الاول : مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات

عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات :

| | | |
|-------|---------------|--|
| 0,052 | معامل بيرسون | اعطاء موضوع اخلاقيات المهنة المزيد من العناية والاهتمام من طرف كافة الجهات الاكاديمية والمهنية |
| 0,786 | مستوى الدلالة | |
| 0,235 | معامل بيرسون | ضرورة تطوير وانشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المراجعين يلتزمون باخلاقيات المهنة |
| 0,212 | مستوى الدلالة | |

| | | |
|--------|---------------|--|
| 0* | معامل بيرسون | العمل على اعطاء ميثاق حوكمة الشركات المزيد من العناية وتعديله بما يحقق المصلحة من اصداره |
| 0,511* | مستوى الدلالة | |
| 0 | معامل بيرسون | ضرورة تطوير وانشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المراجعين يلتزمون باخلاقيات المهنة |
| 0,004 | مستوى الدلالة | |
| 0* | معامل بيرسون | القيام بتفعيل برامج التعليم والتدريب المستمر للمراجع |
| 0,525* | مستوى الدلالة | |
| 0,003 | مستوى الدلالة | العمل على زيادة الندوات ولمؤتمرات التي تناقش مواضيع الاخلاقيات والحوكمة |
| 0,303 | معامل بيرسون | |
| 0,104 | مستوى الدلالة | |

المصدر من اعداد الطلبة الاعتماد على البرنامج الاحصائي sspsv23

من خلال الجدول اعلاه يتضح أن فقرات المحور قد بلغت مستوى من الدلالة حيث أن الفقرة التي تنص "القيام بتفعيل برامج التعليم والتدريب المستمر للمراجعة" بلغت اكبر معامل ارتباط قدر ب $0,525^{**}$ وهي دالة احصائية عن مستوة الدلالة 0.05 حيث بلغت 0.003 ، تليها العبارة "العمل على اعطاء ميثاق حوكمة الشركات المزيد من العناية وتعديله بما يحقق المصلحة من اصداره" بمستوى الدلالة قدرة ب $0,511^{**}$ عن مستوى الدلالة 0.005 وهي دالة احصائيا قدرة مستوى الدلالة 0.004 أما العبارة "ضرورة تطوير وانشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المراجعين يلتزمون باخلاقيات المهنة" بمستوى الدلالة 0.001 حيث بلغت مستوى الدلالة 0.012 هي دلة احصائية .

أما العبارات "اعطاء موضوع اخلاقيات المهنة المزيد من العناية والاهتمام من طرف كافة الجهات الاكاديمية والمهنية" و "ضرورة تطوير وانشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المراجعين يلتزمون باخلاقيات المهنة" و "العمل على زيادة الندوات ولمؤتمرات التي تناقش مواضيع الاخلاقيات والحوكمة" فهي غير دالة احصائيا حيث بلغت قيمة معامل بيرسون 0,052 و 0,235 و 0,303 على التوالي فهي يتطلب تغييرها او اعادة صياغتها .

وعلى نستخلص أن فقرات هذا المحور جل دالة احصائيا ومرتبطة مع بعضها
المحور الثاني

| مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات | | |
|---|---------------|---|
| 0,210 | معامل بيرسون | تعمل المراجعة الداخلية على ضمان الحق للمساهمين |
| 0,266 | مستوى الدلالة | |
| 0,645** | معامل بيرسون | تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتكافئة بين حملة اسهم فيما يخص الاطلاع على التقارير المالية للشركة |
| 0,000 | مستوى الدلالة | |
| -0.042 | معامل بيرسون | تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المستوى الكافي من الافصاح عن طريقة مراجعة التقارير المالية السنوية او المرحلية |
| 0,824 | مستوى الدلالة | |
| 0,523** | معامل بيرسون | تقوم المراجعة الداخلية بالاشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش او الاخطاء التي تقع في الشركة وكيفية تجنب الاخطاء |
| 0,003 | مستوى الدلالة | |
| 0,328 | معامل بيرسون | تقوم المراجعة الداخلية على مساعدة مجلس الادارة على توجيه ومراجعة استراتيجية الشركة ومدى حرصها على تعظيم جملة الاسهم |
| 0,077 | مستوى الدلالة | |
| 0,799** | معامل بيرسون | الافصاح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة لجميع المساهمين |
| 0,000 | مستوى الدلالة | |

من خلال للجدول اعلاه نلاحظ ان العبارات "الافصاح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة لجميع المساهمين" و "تقوم المراجعة الداخلية بالاشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش او الاخطاء التي تقع في الشركة وكيفية تجنب الاخطاء" و "تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتكافئة بين حملة اسهم فيما يخص الاطلاع على التقارير المالية للشركة" قد بلغت درجة الدلالة عند قيمة 0.05 بقيم لمعامل بيرسون 0,645** و 0,523** و 0,799** أما العبارات "تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المستوى الكافي من الافصاح عن طريقة مراجعة التقارير المالية السنوية او المرحلية" فهي دالة احصائية حيث بلغت دنيا اقل من 0 على معامل الارتباط بيرسون بمستوى الدلالة الاحصائية 0.824 يتلطب اعادة صياغتها والنظر فيها .
من خلال هذا يتضح أن جل فقرات المحور تتسق داخليا ومرتبطة فيما بينها يمكن الاعتماد عليها في نتائج الاستبيان.

المبحث الثالث : تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة

المطلب الأول : مستوى الاستجابة لمحاور الاستبيان

من خلال هذا المطلب يتم دراسة مستوى استجابة المبحوثين وذلك بدراسة مستوى الانحراف المعياري والمستوى الحسابي

المحور الاول : عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات

| الرتبة | الانحراف المعياري | المستوى الحسابي | عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات : |
|-------------|-------------------|-----------------|--|
| موافقة بشدة | 0,50401 | 4,4333 | اعطاء موضوع اخلاقيات المهنة المزيد من العناية والاهتمام من طرف كافة الجهات الاكاديمية والمهنية |
| موافق | 0,74278 | 4,0000 | ضرورة تطوير قواعد السلوك المهني في الجزائر بشكل دوري ووفقا لحاجيات المهنة |
| موافقة بشدة | 0,66868 | 4,3667 | العمل على اعطاء ميثاق حوكمة الشركات المزيد من العناية وتعديله بما يحقق المصلحة من اصداره |
| موافق | 0,85029 | 4,0333 | ضرورة تطوير وانشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المراجعين يلتزمون باخلاقيات المهنة |
| موافق | 0,78784 | 4,0000 | القيام بتفعيل برامج التعليم والتدريب المستمر للمراجع |
| موافق | 0,76489 | 4,0333 | العمل على زيادة الندوات ولمؤتمرات التي تناقش مواضيع الاخلاقيات والحوكمة |
| موافق | 0,31175 | 4,1444 | عناصر تعمل على تطبيق الحوكمة |

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على نتائج الاستبيان

لقد بينت النتائج الإحصائية بأن محور عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات قد تحصل على متوسط حسابي قدر ب 4.1444 وانحراف المعياري قدره 0.31175، وحسب مقياس ليكارت الخماسي لقد حصل على موافق من قبل أفراد عينة الدراسة، وذلك على اعتبار أن عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات، كما جاء ترتيب عبارات هذا المحور على النحو التالي:

1-لقد تحصلت العبارة "إعطاء موضوع أخلاقيات المهنة المزيد من العناية والاهتمام من طرف كافة الجهات الأكاديمية والمهنية " على متوسط حسابي قدره 4.4333 وانحراف معياري قدره 0.50401، وبالتالي حصلت على المرتبة الأولى من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق بشدة ، مما يعبر على إعطاء موضوع أخلاقيات المهنة المزيد من العناية والاهتمام من طرف كافة الجهات الأكاديمية والمهنية

2-لقد تحصلت العبارة" ضرورة تطوير قواعد السلوك المهني في الجزائر بشكل دوري ووفقا لحاجات المهنة" على متوسط حسابي قدره 4.0000 وانحراف معياري قدره 0.74278، وبالتالي حصلت على المرتبة الثانية من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق، مما يعبر على ضرورة تطوير قواعد السلوك المهني في الجزائر بشكل دوري ووفقا لحاجات المهنة.

3-لقد تحصلت العبارة" العمل على إعطاء ميثاق حوكمة الشركات المزيد من العناية وتعديله بما يحقق المصلحة من إصداره" على متوسط حسابي قدره 4.3667. وانحراف معياري قدره 0.66868 ، وبالتالي حصلت على المرتبة الثالثة من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق بشدة ، وهذا يوضح العمل على إعطاء ميثاق حوكمة الشركات المزيد من العناية وتعديله بما يحقق المصلحة من إصداره .

4-لقد تحصلت العبارة" ضرورة تطوير وإنشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المراجعين يلتزمون بأخلاقيات المهنة " على متوسط حسابي قدره 4.0333. وانحراف معياري قدره 0.85029 ، وبالتالي حصلت على المرتبة الرابعة من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق ، وهذا يوضح ضرورة تطوير وإنشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المراجعين يلتزمون بأخلاقيات المهنة.

5- لقد تحصلت العبارة" القيام بتفعيل برامج التعليم والتدريب المستمر للمراجع" على متوسط حسابي قدره 4.0000 وانحراف معياري قدره 0.78784 ، وبالتالي حصلت على المرتبة الخامسة من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق ، وهذا يوضح القيام بتفعيل برامج التعليم والتدريب المستمر للمراجع.

6- لقد تحصلت العبارة" العمل على زيادة الندوات والمؤتمرات التي تناقش مواضيع الأخلاقيات والحوكمة" على متوسط حسابي قدره 4.0333 وانحراف معياري قدره 0.76489. ، وبالتالي حصلت على المرتبة السادسة من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق ، وهذا يوضح العمل على زيادة الندوات والمؤتمرات التي تناقش مواضيع الأخلاقيات والحوكمة.

من الجدول اعلاه نلاحظ ان ومن خلال اجابات المبحوثين فقرات المحور بلغت درجة الموافقة اي درجات عالية الموافقة اي انه يكمن القول ان هناك عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات

المحور الثاني : مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات

| الرتبة | الانحراف المعياري | المستوى الحسابي | مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات : |
|------------|-------------------|-----------------|---|
| موافق | 5832,9 | 4,2667 | تعمل المراجعة الداخلية على ضمان الحق للمساهمين |
| موافق | 8866,8 | 3,8000 | تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتكافئة بين حملة اسهم فيما يخص الاطلاع على التقارير المالية للشركة |
| موافق بشدة | 8276,8 | 4,2667 | تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المستوى الكافي من الافصاح عن طريقة مراجعة التقارير المالية السنوية او المرحلية |
| موافق | 1,02889 | 4,1000 | تقوم المراجعة الداخلية بالاشراف على عمليات التقصى ذات العلاقة بالغش او الاخطاء التي تقع في الشركة وكيفية تجنب الاخطاء |

| | | | |
|-------|------------|------------|---|
| موافق | 7,760 8 | 3,866 7 | تقوم المراجعة الداخلية على مساعدة مجلس الادارة على توجيه ومراجعة استراتيجية الشركة ومدى حرصها على تعظيم جملة الاسهم |
| موافق | 7,303 0 | 4,133 3 | الافصاح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة لجميع المساهمين |
| موافق | 2,925 8 | 4,072 2 | مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات |

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على نتائج الاستبيان

-لقد تحصلت العبارة" تعمل المراجعة الداخلية على ضمان الحق للمساهمين" على متوسط حسابي قدره 4.2667 وانحراف معياري قدره 0.58329، وبالتالي حصلت على المرتبة الأولمن عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق ، وهذا يوضح على ان المراجعة الداخلية تعمل على ضمان الحق للمساهمين.

2-لقد تحصلت العبارة" تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتكافئة بين حملة أسهم فيما يخص الاطلاع على التقارير المالية للشركة " على متوسط حسابي قدره3.8000 وانحراف معياري قدره 0.88668، وبالتالي حصلت على المرتبة الثانية من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق ، وهذا يوضح على أن المراجعة الداخلية تعمل على ضمان المعاملة المتكافئة بين حملة أسهم فيما يخص الاطلاع على التقارير المالية للشركة.

3-لقد تحصلت العبارة" تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المستوى الكافي من الإفصاح عن طريقة مراجعة التقارير المالية السنوية أو المرحلية" على متوسط حسابي قدره 4.2667 وانحراف معياري قدره 0.82768 وبالتالي حصلت على المرتبة الثالثة من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق بشدة ، وهذا يوضح على أن المراجعة الداخلية تعمل على ضمان المستوى الكافي من الإفصاح عن طريقة مراجعة التقارير المالية السنوية أو المرحلية.

4-لقد تحصلت العبارة" تقوم المراجعة الداخلية بالأشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة وكيفية تجنب الأخطاء" متوسط حسابي قدرة 4.1000 وانحراف معياري قدره 1.02889 وبالتالي حصلت على المرتبة الرابعة من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق ، وهذا يوضح على أن المراجعة الداخلية تقوم بالأشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة وكيفية تجنب الأخطاء.

5- لقد تحصلت العبارة" تقوم المراجعة الداخلية على مساعدة مجلس الإدارة على توجيه ومراجعة إس تراتيجية الشركة ومدى الأسهم" على متوسط حسابي قدره 3.8667 وانحراف معياري قدره 0.77608 ،وبالتالي حصلت على المرتبة الخامسة من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق ، وهذا انه تقوم المراجعة الداخلية على مساعدة مجلس الإدارة على توجيه ومراجعة إستراتيجية ومدى الأسهم.

6- لقد تحصلت العبارة" الإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة لجميع المساهمين" على متوسط حسابي قدره 4.1333 وانحراف معياري قدره 0.73030 ،وبالتالي حصلت على المرتبة السادسة من عبارات المحور وحسب مقياس ليكارت الخماسي وقد أعطى أفراد عينة الدراسة موافق ، وهذا إن الإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة لجميع المساهمين.

من الجدول اعلاه نلاحظ ان ومن خلال اجابات المبحوثين فقرات المحور بلغت درجة الموافقة اي درجات عالية الموافقة اي انه يكمن القول ان هناك مساهمة للمرجعة في تفعيل حوكمة الشركات

المطلب الثاني : مناقشة الفرضية

حيث فرضية العدم: توجد دلالة احصائية لمساهمة عناصر المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات تحليل معامل التحديد

| التباين | معامل التحديد | معامل الثبات | الخطأ المعياري |
|---------|---------------|--------------|----------------|
| 1 | ,071a | ,005 | 0,31648 |

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على برنامج spss

a. Predictors: (Constant), مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات

اختبار ANOVAa

| التباين | القيم | درجة الحرية | المستوى الحسابي | F | Sig . |
|---------|-------|-------------|-----------------|------|-------|
| 1 | ,014 | 1 | 0,014 | ,141 | ,710b |
| | 2,804 | 28 | 0,100 | | |
| | 2,819 | 29 | | | |

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على برنامج spss

a. Dependent Variable: عناصر تعمل عل تطبيق الحوكمة
 b. Predictors: (Constant), مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات
 من خلال الجدول يتبين ان قيمة F 0.141 وهي قيمة موجبة تستخلص ان علاقة طردية
 بين العناصر ومدى المساهمة في حوكمة الشركات
 اختبار الانحدار البسيط

| قيمة sig | t | القيمة الاحصائية | | | التباين |
|-------------|-----------|-------------------|-----------------------|-----------------|--|
| | | معامل الانحدار | الخطأ المعيا ري | معامل الثبات | |
| ,71 00 | 4,6 80 | ,071 | ,820 | 3,838 | عناصر تعمل عل تطبيق الحوكمة |
| ,00 00 | ,37 5 | | ,201 | ,075 | مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات |

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على برنامج spss
 من خلال الجدول اعلاه يمكن استخلاص معادلة الانحدار البسيط
 $Y=0.71x+0.75$ حيث تعتبر قيمة $a=0.71$ وهي قيمة موجبة معادلة الانحدار تساوي
 0.71 من حوكمة الشركات +المراجعة الداخلية اي معامل الانحدار موجب يثبت طردية
 العلاقة بين المحورين وقيمة t 0.735
 وعند مستوى الدلالة بلغت 0.710 اكثر من المحسوبة التي بلغت 0.00 مما يثبت فرضية
 العدم لا توجد دلالة احصائية بين العناصر وفعالية المراجعة .
 وينفي الفرضية التحقق توجد دلالة احصائية لعناصر المراجعة الداخلية وتفعيل الحوكمة

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في ما مدى مسؤولية المراجعة الداخلية في الكشف عن الغش، حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية، إذ تناولنا هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث ، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية،و المبحث الثاني تطرقنا إلى دراسة محاور الاستبيان ، والمبحث الثالث تطرقنا إلى عرض الدراسة وتحليلها ومناقشتها وخلصت الدراسة إلى أن:

- تطبيق معايير المراجعة الدولية تعزز قدرة المراجعين في الكشف عن الغش؛
- الكفاءة المهنية اللازمة تمكن المراجعة الداخلية من إبداء رأي سليم حول القوائم المالية؛
- توفير نظام رقابي فعال يساعد على منع حالات الغش في القوائم المالية؛
- الاستقلالية والنزاهة والموضوعية أطراف محايدة لكسب ثقة مستخدمي القوائم المالية

الخاتمة

خاتمة:

أصبحت قواعد ومبادئ حوكمة الشركات من بين المواضيع المهمة المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم ، كما تشكل عنصر هاماً لتعزيز الإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة و انفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة. حيث أن ما يتحقق من تطبيق الفعلي والفعال لحوكمة الشركات هو إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة وتتميز بالمصداقية والشفافية تستخدمها أطراف مختلفة تربطها مصالح الشركة، ويساهم في ذلك مهنة المراجعة الداخلية، حيث تضمن هذه المعلومات المفصح عنها حماية حقوقهم ومصالحهم من الضياع وتلاعب، كما تولد الثقة في الإدارة وممارساتها، وتدعم المركز التنافسي لشركة وتنشط حركة الأسواق المالية وتدعم كفاءتها.

إن تقوية المراجعة الداخلية بشكل الذي يجعله أداة في دعم حوكمة الشركات ، داخل الشركات العامة والخاصة ، يعزز من الثقة فيها وبالتالي تحقيق إدارة رشيدة، كما يجعل الاقتصاد الوطني قويا وقادر على المنافسة وجاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقد حاولنا من خلال تناول موضوع "دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات " معالجة إشكالية البحث المتمثلة في: كيف يمكن للمراجعة الداخلية المساهمة في تفعيل حوكمة الشركات؟

نتائج اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى والتي تتمثل في " المراجعة الداخلية: هي عملية فحص شامل لما يجري داخل المؤسسة " وتوصلنا من خلال الفصل الأول إلى المراجعة الداخلية تساهم في تحقيق مستوى كافي من الإفصاح من خلال ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية أو أي معلومات إضافية إلى جملة الاسهم واصحاب المصالح بالشركة بشكل عادل.

- بخصوص الفرضية الثانية والتي تتمثل في " تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ورعاية مصالحهم بشكل عادل" وتوصلنا من خلال الفصل الأول إلى الاتفاق مع مضمون هذه الفرضية يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك أقلية المساهمين والمساهمين الأجانب كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فاعل مقابل أي انتهاك لحقوقهم، ومحاسبة المتسببين في ذلك.

- بخصوص الفرضية الثالثة والتي تتمثل في " توجد دلالة احصائية لمساهمة عناصر المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات وقد تم اثباتها وتحقيقها وذلك من خلال نتائج الاستبان الذي تم الاعتماد عليه من خلال تحليل معامل تحديد واختبار الانحدار البسيط تم اثبات وجود علاقة طردية بين المحورين.

أهم النتائج المتوصل إليها:

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات وكذلك كمحاولة تبين دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات, وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر حوكمة الشركات على انها قواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من جهة أخرى.
- حوكمة الشركات في مثابة النظام الذي تدار وتراقب بيه الشركات, وتهتم أساسا للإدارة الرشيدة لشؤون الشركة من أجل ضمان الحفاظ على حقوق ومصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بها.
- تهدف حوكمة الشركات لتطوير الأداء, تحقيق العدالة, المساواة, المصادقية, الإفصاح والشفافية في مختلف المعلومات المالية والمحاسبية التي تصدر عن الشركة ,
- تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ التي تساعد على تنشيط إدارة الشركات ومساعدتها في التطبيق السليم للحوكمة.
- تسعى المراجعة الداخلية من خلال موقعها المتميز في هيكل الشركة إلى تقييم المخاطر وتحديد الأساليب المناسبة لإدارتها والتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وتقديم التوصيات اللازمة التي يحتاج إليها مجلس الإدارة لحماية الشركة.
- تساعد المراجعة الداخلية للشركة على تحقيق أهدافها, من خلال إيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية .
- وهذا ما يزيد من قدرة هذه الوظيفة على العمل كآلية محورية تساعد على تطبيق السليم لحوكمة الشركات, من خلال ضمان دقة وصحة البيانات المالية والمحاسبية والالتزام بمصادقية والإفصاح والشفافية والمساهمة في إدخال التحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة .
- تعمل المراجعة الداخلية على ضمان الحق للمساهمين وتقوم بالإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة وكيفية تجنب الأخطاء وضمان المعاملة المتكافئة بين حملة الأسهم فيما يخص الاطلاع على التقارير المالية للشركة .

التوصيات:

- إلزام الشركات الجزائرية على العمل بالقواعد الأساسية لحوكمة الشركات التي تتلخص في الشفافية والمساءلة والمسؤولية وإفصاح عن مدى العمل بها في التقارير السنوية, لتحقيق مصالحها والمحافظة على استمراريتها .
- إدراج المراجعين الجزائريين بشركات الجزائرية إلى عملية تقويم مستمر لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم والعمل على تطوير خبراتهم ومساعدتهم في الاطلاع على أساليب المراجعة الحديثة المتبعة في الدول الحديثة.

- ضرورة التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة من قبل الجمعيات المهنية التخصصية لتأهيل المراجعين الداخليين للقيام بأدوارهم في ظل الإطار الجديد للممارسة المهنة لدعم الحوكمة في الشركات.

- وضع نظام للحوكمة معن لكافة الأطراف المعنية بتطبيقه، يوضح واجبات ومسؤوليات كل موظف في المؤسسة.

- تكوين مراجعين الداخليين في المدارس التابعة خاصة بها وتبسيط معايير التدقيق الدولي.

أفاق الدراسة :

لقد تناولنا في بحثنا هذا دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، حيث أظهرنا العناصر الضابطة لعمل المراجعة الداخلية بالإضافة إلى المجالات التي تساهم بها في تطبيق حوكمة الشركات، وباعتبار الجزائر مازالت في بدايتها الأولى في ما يخص تطبيق حوكمة الشركات وتوفير البيئة اللازمة لها لذا نقترح بعض المواضيع لمعالجتها والتي يمكن أن تكمل هذا العمل ن ذكر منها:

- دور مجالس الإدارات لتطبيق حوكمة الشركات.

- دور نظام الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات.

- واقع وآفاق حوكمة الشركات في الجزائر.

- المراجعة الخارجية ومساهمتها في تطبيق حوكمة الشركات.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: باللغة العربية

أ. الكتب

ثناء علي القباني ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2006

حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، عصام نعمة قريط، أصول المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، 2013- 2011.

خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

طارق عبد العال حماد ،موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، 2004.

عبد الرحمان توفيق ،منهج المهارات المالية والمحاسبية، الرقابة المالية والتدقيق الداخلي ،الطبعة الرابعة، 2006.

عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، 2007.

II. البحوث الجامعية

أوصيف لخضر ،دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009

برابح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة ، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014- 2015.

براهمة كنزة ،دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014-2013.

بن داود محمد عبد النور دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الزجاج الجديدة الشلف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة التدقيق والمراقبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011- 2012.

خلال عزيزة، دور المراجعة في تطبيق حوكمة الشركات، رسالة الماستر، جامعة ألكلي محند أو لحاج البويرة، 2014-2015.

فاتح غلاب ،تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة المؤسسات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2010.

كمال محمد سعيد كامل النونو ،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، دفعة 2009.

معوج ذهبية ،دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات،رسالة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو الحاج- لبويرة،2014-2015.

III. المجالات:

جربوع يوسف محمود، مجالات مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الادارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الاسلامية غزة المجلد 5، العدد 23، فلسطين 2006.

زهرة حسين علوي، فاطمة صالح مهدي، تكامل دور التدقيق الداخلي والخارجي لانجاح أسلوب التقدير الذاتي في الهيئة العامة للضرائب ، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد17،العدد62،العراق 2011

عمر اقبال توفيق المشهداني ،تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2012، 02.

IV. المؤتمرات والملتقيات:

أشرف جمال الدين، متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، من منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

شريف غياط، فيروز رجال ،حوكمة الشركات أداة لرفع مستوى الافصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي،جامعة 8 ماي1945، قالمة.

عدنان بن حيدر بن درويش،حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة،2007.

مصطفى حسن بسيوني السعدي، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الإمارات ، الشارقة ،سبتمبر، 2005.

هوام جمعة، العشوري نوال،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية (واقع،ضمانات، افاق) جامعة العربي بن مهدي ،أم البواقي، يومي 7و8 ديسمبر 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1.Charles omar, steven fries et willem buiter, la governance d'entreprise dans les pays en developpement, en transirons et les economies émergentes, centre dedeveloppement de L'OCDE, cahier de politique economique N23, 2003.

2.Claude pinet, laudit de système de management, lexisis édition, paris, France, 2013.

الملاحق

جامعة ادرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
الموضوع استبيان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق وإمام المرسلين

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير, نقوم بإجراء دراسة تطبيقية تحت عنوان دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ولأجل القيام بهذه الدراسة نوجه إليكم هذا الاستبيان مع الشكر المسبق نرجوا منكم التفضل علينا بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان, لنتمكن من إجراء التحليل العلمي المطلوب مع التأكيد بأنه سيتم التعامل مع الإجابات بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي, ولكم خالص تقديراتنا واحتراماتنا.

الجزء الأول:

المعلومات الشخصية:

يرجى منكم وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة:

*الجنس:

ذكر- أنثى

*السن:

أكثر من 40 سنة

من 31 إلى 40 سنة

أقل من 20 إلى 30 سنة

*الوظيفة:

أستاذ جامعي

محاسب معتمد

خبير محاسبي

محافظ الحسابات

موظف

*الخبرة المهنية:

أكثر من 15 سنة

من 11 سنة إلى 15 سنة

من 5 إلى 10 سنة

أقل من 5 سنوات

الجزء الثاني: المحاور

المحور الأول: عناصر تعمل على تطبيق حوكمة الشركات :

| غير موافق جدا | غير موافق | محايد | موافق | موافق جدا | الأسئلة |
|------------------|--------------|-------|-------|--------------|--|
| | | | | | اعطاء موضوع اخلاقيات المهنة المزيد من العناية والاهتمام من طرف كافة الجهات الاكاديمية والمهنية |
| | | | | | ضرورة تطوير قواعد السلوك المهني في الجزائر بشكل دوري ووفقا لحاجيات المهنة |
| | | | | | العمل على اعطاء ميثاق حوكمة الشركات المزيد من العناية وتعديله بما يحقق المصلحة من اصداره |
| | | | | | ضرورة تطوير وانشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المراجعين يلتزمون باخلاقيات المهنة |
| | | | | | القيام بتفعيل برامج التعليم والتدريب المستمر للمراجع |
| | | | | | العمل على زيادة الندوات ولمؤتمرات التي تناقش مواضيع الاخلاقيات والحوكمة |

المحور الثاني : مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات :

| غير موافق جدا | غير موافق | محايد | موافق | موافق جدا | الاسئلة |
|------------------|--------------|-------|-------|--------------|---|
| | | | | | تعمل المراجعة الداخلية على ضمان الحق للمساهمين |
| | | | | | تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتكافئة بين حملة اسهم فيما يخص الاطلاع على التقارير المالية للشركة |
| | | | | | تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المستوى الكافي من الافصاح عن طريقة مراجعة التقارير المالية السنوية او المرحلية |
| | | | | | تقوم المراجعة الداخلية بالاشراف على عمليات التقصى ذات العلاقة بالغش او الاخطاء التي تقع في الشركة وكيفية تجنب الاخطاء |
| | | | | | تقوم المراجعة الداخلية على مساعدة مجلس الادارة على توجيه ومراجعة استراتيجية الشركة ومدى حرصها على تعظيم جملة الاسهم |
| | | | | | الافصاح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة لجميع المساهمين |

السن

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid من 20-30 | 3 | 10,0 | 10,0 | 10,0 |
| من 31 الى 40 | 25 | 83,3 | 83,3 | 93,3 |
| اكثر من 40 | 2 | 6,7 | 6,7 | 100,0 |
| Total | 30 | 100,0 | 100,0 | |

الجنس

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-----------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid ذكر | 25 | 83,3 | 83,3 | 83,3 |
| انثى | 5 | 16,7 | 16,7 | 100,0 |
| Total | 30 | 100,0 | 100,0 | |

الوظيفية

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid موظف | 21 | 70,0 | 70,0 | 70,0 |
| محافظ الحسابات | 5 | 16,7 | 16,7 | 86,7 |
| محاسب معتم | 3 | 10,0 | 10,0 | 96,7 |
| استاذ جامعة | 1 | 3,3 | 3,3 | 100,0 |
| Total | 30 | 100,0 | 100,0 | |

الخبرة

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid أقل من 5 | 5 | 16,7 | 16,7 | 16,7 |
| من 5 الى 10 | 24 | 80,0 | 80,0 | 96,7 |
| من 11 الى 15 | 1 | 3,3 | 3,3 | 100,0 |
| Total | 30 | 100,0 | 100,0 | |

Descriptive Statistics

| | Mean | Std. Deviation | N |
|--|--------|----------------|----|
| 1ت | 4,2667 | ,58329 | 30 |
| 2ت | 3,8000 | ,88668 | 30 |
| 3ت | 4,2667 | ,82768 | 30 |
| 4ت | 4,1000 | 1,02889 | 30 |
| 5ت | 3,8667 | ,77608 | 30 |
| 6ت | 4,1333 | ,73030 | 30 |
| مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات | 4,0722 | ,29258 | 30 |

Correlations

| | 1ت | 2ت | 3ت | 4ت | | | |
|--|-------|--------|--------|-------|--|--|--|
| 1ت Pearson Correlation | 1 | -,027 | ,133 | -,276 | | | |
| Sig. (2-tailed) | | ,889 | ,482 | ,140 | | | |
| N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 2ت Pearson Correlation | -,027 | 1 | -,160 | -,091 | | | |
| Sig. (2-tailed) | ,889 | | ,399 | ,634 | | | |
| N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 3ت Pearson Correlation | ,133 | -,160 | 1 | ,049 | | | |
| Sig. (2-tailed) | ,482 | ,399 | | ,799 | | | |
| N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 4ت Pearson Correlation | -,276 | -,091 | ,049 | 1 | | | |
| Sig. (2-tailed) | ,140 | ,634 | ,799 | | | | |
| N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 5ت Pearson Correlation | -,223 | ,110 | ,057 | -,069 | | | |
| Sig. (2-tailed) | ,235 | ,562 | ,764 | ,717 | | | |
| N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 6ت Pearson Correlation | -,167 | -,437* | ,053 | ,028 | | | |
| Sig. (2-tailed) | ,377 | ,016 | ,780 | ,885 | | | |
| N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات Pearson Correlation | ,052 | ,235 | ,511** | ,452* | | | |

| | | | | | | | |
|-----------------|------|------|------|------|--|--|--|
| Sig. (2-tailed) | ,786 | ,212 | ,004 | ,012 | | | |
| N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |

Correlations

| | | ت5 | ت6 | مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات |
|--|---------------------|--------|--------|---|
| ت1 | Pearson Correlation | -,223 | -,167 | ,052 |
| | Sig. (2-tailed) | ,235 | ,377 | ,786 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| ت2 | Pearson Correlation | ,110 | -,437* | ,235 |
| | Sig. (2-tailed) | ,562 | ,016 | ,212 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| ت3 | Pearson Correlation | ,057 | ,053 | ,511** |
| | Sig. (2-tailed) | ,764 | ,780 | ,004 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| ت4 | Pearson Correlation | -,069 | ,028 | ,452* |
| | Sig. (2-tailed) | ,717 | ,885 | ,012 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| ت5 | Pearson Correlation | 1 | ,276 | ,525** |
| | Sig. (2-tailed) | | ,140 | ,003 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| ت6 | Pearson Correlation | ,276 | 1 | ,303 |
| | Sig. (2-tailed) | ,140 | | ,104 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات | Pearson Correlation | ,525** | ,303 | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | ,003 | ,104 | |

| | | | |
|---|----|----|----|
| N | 30 | 30 | 30 |
|---|----|----|----|

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Descriptive Statistics

| | Mean | Std. Deviation | N |
|-----------------------------|--------|----------------|----|
| 1ع | 4,4333 | ,50401 | 30 |
| 2ع | 4,0000 | ,74278 | 30 |
| 3ع | 4,3667 | ,66868 | 30 |
| 4ع | 4,0333 | ,85029 | 30 |
| 5ع | 4,0000 | ,78784 | 30 |
| 6ع | 4,0333 | ,76489 | 30 |
| عناصر تعمل عل تطبيق الحوكمة | 4,1444 | ,31175 | 30 |

Correlations

| | 1ع | 2ع | 3ع | 4ع | | | |
|------------------------|------|------|--------|------|--|--|--|
| 1ع Pearson Correlation | 1 | ,276 | -,385* | ,046 | | | |
| Sig. (2-tailed) | | ,139 | ,035 | ,811 | | | |
| N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 2ع Pearson Correlation | ,276 | 1 | -,278 | ,218 | | | |
| Sig. (2-tailed) | ,139 | | ,137 | ,246 | | | |

| | | | | | | | | |
|--------------------------------|---------------------|--------|--------|-------|--------|--|--|--|
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 3ع | Pearson Correlation | -,385* | -,278 | 1 | -,325 | | | |
| | Sig. (2-tailed) | ,035 | ,137 | | ,079 | | | |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 4ع | Pearson Correlation | ,046 | ,218 | -,325 | 1 | | | |
| | Sig. (2-tailed) | ,811 | ,246 | ,079 | | | | |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 5ع | Pearson Correlation | -,434* | -,118 | ,131 | -,051 | | | |
| | Sig. (2-tailed) | ,017 | ,535 | ,490 | ,787 | | | |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| 6ع | Pearson Correlation | ,319 | ,546** | -,227 | ,263 | | | |
| | Sig. (2-tailed) | ,086 | ,002 | ,228 | ,160 | | | |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |
| عناصر تعمل عل تطبيق الحوكمة | Pearson Correlation | ,210 | ,645** | -,042 | ,523** | | | |
| | Sig. (2-tailed) | ,266 | ,000 | ,824 | ,003 | | | |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | | | |

Correlations

| | | 5ع | 6ع | عناصر تعمل عل تطبيق الحوكمة |
|----|---------------------|--------|------|--------------------------------|
| 1ع | Pearson Correlation | -,434* | ,319 | ,210 |
| | Sig. (2-tailed) | ,017 | ,086 | ,266 |
| | N | 30 | 30 | 30 |

| | | | | |
|-----------------------------|---------------------|-------|--------|--------|
| 2ع | Pearson Correlation | -,118 | ,546** | ,645** |
| | Sig. (2-tailed) | ,535 | ,002 | ,000 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| 3ع | Pearson Correlation | ,131 | -,227 | -,042 |
| | Sig. (2-tailed) | ,490 | ,228 | ,824 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| 4ع | Pearson Correlation | -,051 | ,263 | ,523** |
| | Sig. (2-tailed) | ,787 | ,160 | ,003 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| 5ع | Pearson Correlation | 1 | ,114 | ,328 |
| | Sig. (2-tailed) | | ,547 | ,077 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| 6ع | Pearson Correlation | ,114 | 1 | ,799** |
| | Sig. (2-tailed) | ,547 | | ,000 |
| | N | 30 | 30 | 30 |
| عناصر تعمل عل تطبيق الحوكمة | Pearson Correlation | ,328 | ,799** | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | ,077 | ,000 | |
| | N | 30 | 30 | 30 |

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed^a

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|---|-------------------|--------|
| 1 | مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ^b | . | Enter |

a. Dependent Variable: عناصر تعمل على تطبيق الحوكمة

b. All requested variables entered.

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | ,071 ^a | ,005 | -,031 | ,31648 |

a. Predictors: (Constant), مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات

ANOVA^a

| Model | | Sum of Squares | Df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|------------|----------------|----|-------------|------|-------------------|
| 1 | Regression | ,014 | 1 | ,014 | ,141 | ,710 ^b |
| | Residual | 2,804 | 28 | ,100 | | |
| | Total | 2,819 | 29 | | | |

a. Dependent Variable: عناصر تعمل على تطبيق الحوكمة

b. Predictors: (Constant), مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات

Coefficients^a

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | | |
|-------|---|------------|---------------------------|------|-------|--|
| | B | Std. Error | Beta | | | |
| 1 | (Constant) | 3,838 | ,820 | | 4,680 | |
| | مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات | ,075 | ,201 | ,071 | ,375 | |

Coefficients^a

| Model | Sig. |
|-------|---|
| 1 | (Constant) ,000 |
| | مدى مساهمة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ,710 |

Dependent Variable: اعناصر تعمل عل تطبيق الحوكمة

المخلص:

هدفت الدراسة إلبالتعريف بوظيفة المراجعة الداخلية كآلية من بين الآليات التي تدعم التطبيق السليم لحوكمة الشركات، ومعرفة دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات استخدمنا أداة الاستبيان والذي تم توجيهه إلى عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق، وتمت معالجة نتائج الاستبيان بواسطة برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تتأثر بنتائج المراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية , حوكمة الشركات,

Sommaire:

L'étude visait à définir la fonction d'audit interne comme l'un des mécanismes qui soutiennent la bonne application de la gouvernance d'entreprise et à connaître le rôle de l'audit interne dans l'activation de la gouvernance d'entreprise. Nous avons utilisé l'outil de questionnaire, qui a été adressé à un échantillon d'universitaires et professionnels dans le domaine de la comptabilité et de l'audit, et les résultats du questionnaire ont été traités par le progiciel statistique SPSS. L'étude a conclu que la gouvernance d'entreprise est affectée par les résultats de l'audit interne.

Mots-clés : audit interne, gouvernance d'entreprise,